

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: / 2017

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك

- حالة البنك الخارجي الجزائري للفترة 2005 - 2016.

إشراف الأستاذ(ة):

من إعداد:

- عبد الرحيم جدي. - مهري عبد المالك.

- عمار غول. Université Larbi Tébessi - Tébessa

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
الطيب الوافي	استاذ محاضر قسم (أ)	رئيسا
مهري عبد المالك	استاذ محاضر قسم (ب)	مشرفا ومقررا
عادل طالبة	استاذ محاضر قسم (أ)	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2018



شكر وعرفان



الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا

إلى انجاز هذا العمل

اتوجه بالشكر والعرفان الى الاستاذ المشرف

مهري عبد المالك

بالدرجة الاولى للجهد المبذول وتأطيره لهذا العمل.

كما اتوجه بالشكر الى الاسرة الجامعية التي رافقتنا في مرحلة الماستر

من اساتذة واداريين





الفهرس



أ	مقدمة
06	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
06	المبحث الأول: التعريف بمفردات الدراسة
06	المطلب الأول: عموميات حول سعر الصرف
06	1- تعريف سعر الصرف
07	2- وظائف سعر الصرف
07	3- أنواع سعر الصرف
10	4- نظم سعر الصرف
14	5- العوامل المؤثرة على سعر الصرف
17	المطلب الثاني: أداء البنوك
18	أولا : تعريف الأداء والأداء البنكي :
18	1- مفهوم الأداء
18	2- مفهوم تقييم الأداء
	ثانيا - النشاط البنكي وتقييم الأداء :
18	ثالثا العوامل المؤثرة في تقييم الاداء
18	أ. العوامل المنظمة (الداخلية) .:
19	ب . العوامل البيئية (الخارجية):
19	رابعاً- معايير وأساليب تقييم الأداء البنكي :
19	1. معايير تقييم الأداء :
20	2 . أساليب تقييم الأداء :
20	خامساً- أهمية تقييم الأداء البنكي :
22	المبحث الثاني: الدراسات السابقة:
22	المطلب الأول: عرض وتحليل الدراسات الوطنية والأجنبية
22	أولاً: الدراسات الوطنية والأجنبية
22	1- دوحة سلمى: اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها
22	2- دراسة محمد جموعي قريشي : " تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2000/1994"، الجزء الأول.
22	3- مريم آيت بارة، محمد صاري: تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة شركة أرسلور ميتال فرع

- 23 4- سفيان برتم: تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطر
- 23 5- جيدي ليندة، جوزي نبيلة: Couverture du risque de change et son impact sure le taux de change en Algérie
- 24 6- خيضر عبد الكريم، بزتوح جابر:
- 24 L'impact du taux de change sur les opérations du commerce extérieur en Algérie
- 24 7- دراسة غانم: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة (1978 - 1998) وتحديد أهم العوامل التي أثرت على أدائها.
- 25 ثانيا: القيمة المضافة للدراسة لموضوع البحث:
- 25 - أوجه الشبه:
- 25 - أوجه الاختلاف:
- 26 خاتمة الفصل
- 28 الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية
- 28 المبحث الأول: الطرق والأدوات المتبعة في الدراسة
- 28 المطلب الأول: الطرق التي تم إتباعها في الدراسة
- 28 1- التعريف بالبنك محل الدراسة
- 29 2- تحديد مجتمع وعينة الدراسة
- 29 المطلب الثاني: أدوات المستخدمة في الدراسة
- 29 1- أدوات جمع البيانات تم الاعتماد في جمع المعطيات
- 30 2- أدوات المعالجة.
- 30 1-2- نموذج الانحدار الخطي البسيط :
- 32 2-2 مؤشرات تقييم الأداء:
- 32 ا- مؤشر العائد على الأصول
- 32 ب- مؤشر العائد على حقوق الملكية
- 33 3- تقديم مختصر للبرنامج المستخدم:
- 33 - برنامج مايكروسوفت أكسل Microsoft Excel
- 34 المبحث الثاني: عرض وتقييم النتائج
- 34 المطلب الأول: عرض النتائج
- 34 1- تغيرات أسعار الصرف:

..... الفهرس

35	2- فوائد القروض السنوية:
35	3- حجم المعاملات الخارجية:
36	4- تطور صافي الدخل:
38	5- إيرادات فوائد القرض:
39	6- إيرادات الصرف:
40	7- نسب إيرادات الصرف وإيرادات فوائد القرض:
41	8- مؤشرات قياس الأداء
42	* تحديد معالم نموذج الانحدار الخطي البسيط
43	9- تحليل الانحدار الخطي البسيط والارتباط بين حجم المعاملات الخارجية والدخل الصافي للبنك
43	المطلب الثاني: تقديم نتائج الدراسة
43	1- نتائج الدراسة الخاصة بتقييم البنك والمتغيرات.
44	2- تحليل متغيرات الدراسة
46	3- اختبار الفرضيات:
48	خلاصة الفصل
	خاتمة



قائمة الجداول الاشكال



قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
34	يوضح تطور أسعار الصرف (الأورو و الدولار)مقابل الدينار خلال 2005-20016	جدول رقم: (1)
35	يبين القيم القصوى والدنيا لمعدلات الفائدة	جدول رقم: (1)
35	حجم المعاملات الخارجية	جدول رقم: (2)
37	يوضح تطور صافي الدخل المحقق في البنك	جدول رقم: (3)
38	إيرادات فوائد القرض	جدول رقم: (4)
39	يوضح إيرادات الصرف	جدول رقم: (5)
41	يمثل مؤشرات قياس الاداء	جدول رقم: (6)
42	: متغيرات الدراسة الممثلة في الانحدار الخطي البسيط	جدول رقم: (7)
43	تحليل الانحدار الخطي البسيط والارتباط بين حجم المعاملات الخارجية والدخل الصافي للبنك	جدول رقم: (9)
47	اختبار الفرضية الثانية	جدول رقم: (10)

قائمة الأشكال البيانية:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
36	حجم المعاملات الخارجية	الشكل رقم (1)
37	تغيرات صافي الدخل	الشكل رقم (2)
38	مساهمة المعاملات الخارجية الى الدخل الصافي	الشكل رقم (3)
39	تطور فوائد القرض في البنك الخارجي الجزائري	الشكل رقم (4)
40	إيرادات الصرف	الشكل رقم (5)
40	نسب إيرادات الصرف وإيرادات فوائد القرض	الشكل رقم (6)



مقدمة



توطئة:

على اثر تنوع الصناعة المصرفية وتطورها أصبحت تحتل أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، وزاد من ذلك تعدد فروعها وانفتاحها على العالم، الأمر الذي سعد من المنافسة بينها وبين نظيراتها من المؤسسات المالية، فكان الاهتمام بالقطاع البنكي ضرورة حتمية، خصوصا بعد ازدياد الحاجة له على جميع الأصعدة والمستويات.

وكون البنوك احد أهم الجهات وأبرزها لتمويل النشاطات التجارية والاستثمارية والقيام بمختلف أنشطة الوساطة المالية، فهي تسعى أيضا إلى تحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل التكاليف، وبالتالي التحوط من المخاطر التي قد تعترضها سواء مخاطر الائتمان، السيولة، رأس المال، التضخم، سعر الفائدة، أو مخاطر السوق والتي من أبرزها مخاطر سعر الصرف.

ومع اتساع الأسواق وتباين مستوياتها ناهيك عن اختلاف السياسات المالية والأنظمة النقدية، برز الاهتمام بسعر الصرف والآثار التي يحدثها تذبذب وعدم استقرار هذا الأخير على المؤشرات الاقتصادية الكلية منها والجزئية.

وتجد البنوك نفسها في واجهة ذلك كغيرها من الهياكل المؤسساتية والاقتصادية الأخرى، خاصتا بعد انفتاحها على الاسواق الخارجية، واعتمادها بشكل كبير على العملات الاجنبية في تسوية هاته المعاملات.

إشكالية البحث: إشكالية البحث لتوضيح ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- الى اي مدى يآثر تغير اسعار الصرف على اداء البنوك ؟

ومن اجل التعمق أكثر والإلمام بموضوع الدراسة كان ولا بد من تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ كيف يتأثر الدخل الصافي للبنك بإيرادات الصرف وإيرادات فوائد القروض.
- ✓ هل تأثر المعاملات الخارجية للبنك على دخله الصافي.

فرضيات الدراسة:

أ- الفرضية الرئيسية:

- ✓ يوجد تأثير لتقلبات اسعار الصرف على اداء البنوك التجارية الجزائرية.

ب- الفرضيات الجزئية:

- ✓ تساهم إيرادات الصرف في زيادة الدخل الصافي للبنك مقارنة بإيرادات فوائد القرض.
- ✓ لحجم المعاملات الخارجية تأثير ايجابي على الدخل الصافي للبنك.

✓ أهمية الموضوع وأهدافه:

- أما أهمية البحث

تكمّن أهمية الدراسة في دراسة قطاع مهم، والمتمثّل في القطاع المصرفي الذي يلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد ويتأثر بعدة متغيرات على رأسها تقلبات أسعار الصرف.

- أهداف البحث

- محاولة التعرف على مؤشرات تقييم الأداء للبنوك ومدى فاعليتها.
- محاولة توضيح العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والأداء البنكي.
- توظيف معلومات القوائم المالية في تقييم أداء البنوك.

✓ المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات نظراً لطبيعة الموضوع، والمنهج الإحصائي القياسي باستخدام بعض الأدوات الإحصائية الكمية متمثلة في معادلة الانحدار الخطي البسيط وتمثيلهم خلال برنامج اكسل EXCEL.

✓ الأدوات المستخدمة

وذلك من خلال تجميع المادة العلمية الخام من مختلف المراجع، ثم تعقيبها بالتحليل والدراسة كالكتب العربية والأجنبية والمجلات والمقالات العلمية والأبحاث والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع بالإضافة إلى مواقع الانترنت المعتمدة، والمقابلة الشخصية لبعض موظفي البنك الخارجي الجزائري.

✓ أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع للرغبة في الاطلاع على تأثير تقلبات أسعار الصرف على الأداء البنكي ونظراً للتغيرات الطارئة على قيمة الدينار الجزائري ومحاولة لإبراز أثر ذلك.

✓ تحديد الإطار الزمني والمكاني والموضوعي للبحث:

- الإطار المكاني:

* البنك الخارجي الجزائري (BEA) ممثلا في موقعه الالكتروني الرسمي <https://www.bea.dz>

* والبنك المركزي الجزائري ممثلا في موقعه الالكتروني <http://www.bank-of-algeria.dz>

- الإطار الزمني:

الفترة الممتدة من 2005 الى 2016، نظرا لما توفر من معطيات من طرف الهيئة البنكية ممثلة في البنك الخارجي الجزائري.

✓ الصعوبات التي تم التعرض لها:

- عدم توفر المعلومات بشكل كافي.

- تكتم موظفي الهيئتين البنكيتين وعدم التصريح بحجة الحفاظ على السر المهني.

- عدم اخذ موظفي الهيئتين الجهد المبذول في الدراسة من طرف الطلبة بعين الاعتبار.

✓ خطة العمل (هيكلية البحث):

حيث اعتمدت الخطة التالية:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: التعريف بمفردات الدراسة

المطلب الأول: متغير سعر الصرف

المطلب الثاني: متغير الاداء البنكي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة

المطلب الثاني: القيمة المضافة للدراسة موضوع البحث

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: الطرق والأدوات

المطلب الأول: الطرق

- مجتمع وعينة الدراسة

- التعريف بالبنك

المطلب الثاني: الأدوات

- أدوات جمع البيانات.

- أدوات المعالجة.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

المطلب الأول: النتائج

المطلب الثاني: المناقشة



الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: التعريف بمفردات الدراسة

المطلب الأول: متغير سعر الصرف

المطلب الثاني: متغير الاداء البنكي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة

المطلب الثاني: القيمة المضافة للدراسة موضوع البحث



الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

يشتمل الجانب النظري من الدراسة على كل من اسعار الصرف والاداء البنكي واساليب تقييمه وما يتعلق بها من مفردات وخصائص، وسيتم عرض ذلك في مطلبين خلال المبحث الأول، كما يشتمل المبحث الثاني على الدراسات السابقة واهم اوجه الاختلاف والتشابه بين موضوع الدراسة والمواضيع المختلفة الاخرى

المبحث الأول: التعريف بمفردات الدراسة

المطلب الأول: عموميات حول سعر الصرف

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية، وجود أداة للتسوية ومقياسا للقيمة، فاقتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية، ويطلق على هذه النسبة في الأدبيات الاقتصادية ب: سعر الصرف الذي يعتبر ذو أهمية بالغة، الأمر الذي اكسبه صيغا عدو وعوامل فضلا على أن تحديده يختلف باختلاف أنظمة الصرف.

1- تعريف سعر الصرف:

هناك عدة تعاريف لسعر الصرف نذكر منها:

- يعرف سعر الصرف بأنه¹: "سعر العملة الوطنية مقارنة بعملة أخرى"

ويمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين²، ضمن الزاوية الأولى يعرف بأنه: "عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي"، ومن الزاوية الثانية ينظر إليه على أنه: "عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمننا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية".

من التعاريف السابقة يمكن تعريف سعر الصرف بأنه: "عدد الوحدات من عملة بلد ما اللازمة لشراء وحدة واحدة من عملة بلد آخر"

وتنطوي تحت هذه التعاريف طريقتان لتسعير العملات هما:

● التسعير المباشر:

فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.¹

¹ - Cahier de la recherche, Bankue de la république d'hait, Janvier 2008, P 07.

² الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة الرابعة، 2005، ص:96.

• التسعير غير المباشر:

هو عدد الوحدات النقدية الضرورية للحصول على وحدة نقدية أجنبية.²

2- وظائف سعر الصرف:

هناك عدة وظائف أبرزها الآتي:³

1.2. الوظيفة القياسية:

يقصد بها مقارنة أسعار السلع المحلية بأسعار السلع المتشابهة في الدول الأخرى بعد معرفة أسعار الصرف المتبادلة؛

2.2. الوظيفة التطويرية:

تطوير بعض القطاعات الاقتصادية للدولة من خلال منحها أسعار صرف ملائمة عند الاستيراد والتصدير، مثل منح

الصناعات الغذائية تلك الأسعار؛

3.2. الوظيفة التوزيعية:

عند حدوث انخفاض في سعر صرف عملة قيادية، فإن الدولة الشريك لصاحبه تلك العملة سوف تستفيد، وفي حالة ارتفاع

المزيد من هذه العملة ثمنا لاستيرادها.

3- أنواع سعر الصرف:

هناك عدة أنواع لسعر الصرف نذكر أهمها فيما يلي:

1.3. سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء أو بيع

العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها

في سوق الصرف في لحظة زمنية ما.⁴

وهو أيضا: عدد وحدات العملة الوطنية لوحدة واحدة من العملة الأجنبية أو العكس.⁵

¹- الطاهر لطرش: نفس المرجع السابق، ص:96.

²- قدي عبد المجيد: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005 ص:112.

³- عبد الكريم جابر العيساوي: التمويل الدولي - مدخل حديث - دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص:273.

⁴- جميل محمد خالد: أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص:182.

⁵- Amina larréche, Revil, les régumés de change, le point sur l'écouverte mondiale 2000, edition la découverte, collection reprères, Paris, 1999, P 07.

2.3. سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للدولة، فهو سعر الصرف الذي يأخذ بعين الاعتبار الأسعار في بلدين¹، فلأخذنا بلدين كالجائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف معرف بالعلاقة التالية:²

$$TCR = \frac{TCN / P}{1/P^*}$$

$$TCR = TCN \cdot \frac{P}{P^*}$$

حيث:

TCR = سعر الصرف الحقيقي؛

TCN = سعر الصرف الاسمي؛

P و P* = مستوى الأسعار في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب.

3.3. سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما.³

وعادة ما يتم التمييز بين نوعين من أسعار الصرف الفعلية متعددة الأطراف:

1.3.3. سعر الصرف الفعلي:

يعرف على أنه تركيبة لأسعار الصرف الاسمية ثنائية الأطراف بالقياس إلى فترة أساسية، أي هو عبارة عن أسعار الصرف

¹ - السيد متولي عبد القادر: الاقتصاد الدولي - النظرية والسياسات - دار الفكر ناشرون ومفكرون، عمان، الأردن، 2011، ص 117.

² - زهير سعدي: نموذج قياسي لاختبار نظرية تعادل القوى الشرائية في تحديد سعر الصرف - دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2006)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الجامعية (2008-2009) ص:04.

³ - قدي عبد المجيد: مرجع سابق، ص 105.

المرجعة ولا يكون له معنى إلا بمتابعة تطوره، ويحسب رياضياً كما يلي:¹

$$TCEN = \sum_p z_p - \frac{(e^{Pr})_1 \cdot 100}{(e^{Pr})_0}$$

$$TCEN = z_p \cdot INER \cdot 100$$

حيث:

TCEN = سعر الصرف الفعلي الاسمي؛

z_p = حصة البلد P من إجمالي صادرات المعني، مقومة لعملة هذه الأخيرة؛

INER = مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس؛

$(e^{Pr})_1, (e^{Pr})_0$ = سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية سنتي الأساس والمقارنة على التوالي.

2.3.3. سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

من أجل الحصول على هذا السعر يتم تصحيح كل سعر صرف عن طريق الارتفاع في الأسعار بين الدولة المعنية وشركائها، من

أجل الوصول في النهاية إلى معرفة تنافسية الأسعار المحلية وبالتالي سعر الصرف، ويمكن حسابه رياضياً كما يلي:²

$$TCER = TCEN \frac{(P_t^*/P_t)}{(P_0^*/P_0)}$$

حيث:

TCER = سعر الصرف الفعلي الحقيقي؛

TCEN = سعر الصرف الفعلي الاسمي؛

P_t^* و P_0^* = مؤشر أسعار الصرف الدولية الأجنبية في سنتي الأساس والمقارنة على التوالي؛

P_t و P_0 = مؤشر الأسعار المحلية في سنتي الأساس والمقارنة على التوالي؛

4.3. سعر الصرف التوازني:

هو سعر العملة التي تكون فيه الكمية المعروضة مساوية للكمية المطلوبة¹، وهو الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات

عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي.²

¹ - زهير سعيدي: مرجع سابق، ص 07.

² - زهير سعيدي: مرجع سابق، ص: 08.

4- نظم سعر الصرف:

يقصد بنظام الصرف تلك الطريقة التي تحدد على أساسها أسعار الصرف.³

يمكن التمييز بين ثلاث أنظمة للصرف كالتالي:

1.4. نظام سعر الصرف الثابت:

يقصد بأنظمة الصرف الثابتة تلك الأنظمة التي تكون فيها معدلات الصرف ثابتة، كما يتم عملية تبادل العملات وفقا

لأسعار محددة مسبقا من طرف السلطات النقدية التي تستند في ذلك إلى معيار معين من المعايير التالية:⁴

➤ المعادن الثمينة وخاصة الذهب.

➤ العملات الصعبة.

➤ سلات العملات.

2.4. أنواع أنظمة أسعار الصرف الثابتة:

يمكن التمييز بين أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة وحيدة ولسلة عملات:⁵

أ- أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة وحيدة:

تحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، وثبات الأسعار يكون عبر الزمن اتجاه العملة المرتبط بما لم

تتدخل السلطات النقدية لإحداث التغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

ب- أنظمة أسعار الصرف الثابتة لسلة عملات:

تحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط بسلة من العملات مع مراعاة نسب التوازن في التجارة الخارجية، لأن السعر يتأثر

بحجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال، ومن بين السلات المشهورة، سلة حقوق السحب الخاصة.

إن سلات العملات التي تختارها الدول لربط عملاتها، تتشكل من عملات ذات ثقل كبير في هيكل الصادرات أو هيكل

الواردات، أو في هيكلها معا.

¹- Gerard roland, économie politique, chapitre 19, P 411.

²- لحو موسى بوخاري: سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية لآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي - ، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص:121.

³- زهير سعدي: مرجع سابق، ص:13.

⁴- السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص:161.

⁵- السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص:162.

3.4. مزايا وعيوب أنظمة أسعار الصرف الثابتة:

إن اعتماد هذا النظام يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية، كما يمكن أن تكون له عدة سلبيات.

أ- مزايا أنظمة أسعار الصرف الثابتة:

هناك عدة مزايا لنظام الصرف الثابت نذكر منها:¹

- تشجع أسعار الصرف الثابتة التجارة الدولية وتعطيها البيئة المثلى، وتضمن الانسيابية في تدفقها؛
- إن الثبات في أسعار الصرف يهيئ الأرضية المناسبة لاستثمار طويل الأجل؛
- يقلل المخاطر من المضاربة بالعملات الدولية.

ب- عيوب أنظمة أسعار الصرف الثابتة:

هناك عدة عيوب نذكر منها:²

- يحتاج نظام الصرف الثابت إلى احتياطات كبيرة لتتدخل بها السلطة النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بشراء العملة المحلية للمحافظة على قيمتها اتجاه الضغوط السوقية؛
- يجرم نظام الصرف الثابت الدولة من إتباع السياسة النقدية المناسبة لأوضاعها الاقتصادية وتجبرها على إتباع تلك السياسة الكفيلة لتحقيق توازنها الخارجي، أي أن العوامل الخارجية هي التي تملّي السياسات الاقتصادية الداخلية؛
- يساعد نظام الصرف الثابت على نقل التضخم والصدمات الخارجية بقوة إلى الاقتصاد المحلي.

4.4. نظام سعر الصرف المرن:

إن نظام الصرف المرن يعني ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقا لقوى الطلب والعرض كأية سلعة أخرى، وعليه لا تكون

هذه العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو بمعيار دولي كالذهب.³

5.4. أنواع أنظمة أسعار الصرف المرنة:

هناك نوعان من أنظمة أسعار الصرف المرنة يمكن التمييز بينهما، وهما كالتالي:⁴

¹ - عبد الحين جليل عبد الحسن الغالي: سعر الصرف ولادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، - نظرية وتطبيقات - ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 90.

² - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي: نفس المرجع السابق، ص:90.

³ - المرجع نفسه، ص:91.

⁴ - السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص:164.

أ- أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحدودة:

تكون فيها عملية الربط خاصة بعملة واحدة أو ببعض العملات مع تركها معومة مع بقية العملات الأخرى، بشرط أن يكون التذبذب داخل مجال محدد، ومثال ذلك: آلية النظام النقدي الأوروبي، الذي تتغير عملاته بالنسبة للدولار الأمريكي داخل المجال $[-2.25\%$ ، $+2.25\%$] مقارنة بالسعر الرسمي المحدد لها.

ب- أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية:

ينقسم هذا النوع بدوره إلى ثلاثة أنواع، حيث يتميز كل نوع من خلال طريقة تدخل السلطات النقدية، وهذه الأنواع هي:¹

➤ أنظمة أسعار الصرف المعدلة بدلالة المؤشرات:

وفق هذا النوع يجري تجري تعديل العملة صعودا وهبوطا تلقائيا مع التغيرات الطارئة على بعض المؤشرات المختارة، وأحد المؤشرات المشتركة هو سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس التغيرات في العملة بعد تعديلها لمراعاة أثر التضخم في مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين.

كما تشمل هذه الفئة بعض الحالات التي يجري فيها تصحيح سعر الصرف وفق جدول زمني محدد سلفا.

➤ أنظمة أسعار الصرف ذات التقويم المدار:

وفق هذا النوع، يتم تحديد سعر الصرف من طرف البنك المركزي، كما يقوم بتغييره بشكل متكرر من حين لآخر، والتعديلات تتم بناء على التقديرات وعادة ما تركز على مجموعة من المؤشرات مثل: سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الاحتياطات الدولية تطورات أسواق النقد الموازية.

➤ أنظمة أسعار الصرف ذات التقويم الحر:

يتحدد سعر الصرف في هذا النظام انطلاقا من آلية العرض والطلب في السوق، بحيث تطرأ عليه تحركات واسعة تفوق التغير الحاصل في مستويات الأسعار النسبية الوطنية، كما يتأثر بالاضطرابات المفاجئة على ميزان الحساب الجاري.

6.4. مزايا وعيوب نظام الصرف المرن:

هناك العديد من المزايا والمساوي نوجز أهمها فيما يلي:

أ- مزايا نظام الصرف المرن:

لنظام الصرف المرن عدة إيجابيات نذكر منها:¹

¹ - السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص: 164.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للدراسة

- تقليل الحاجة إلى الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية، وبذلك يمكن استخدامها بفعالية في ميادين أخرى؛
- يأخذ سعر الصرف دور مستوعب الصدمات إذا كان مرنا فهو يدفع اجتياح القوى التضخمية أو الانكماشية عن الاقتصاد
- إزالة التدخل بين الاستقرار الداخلي والخارجي، من خلال الإستقرارية الداخلية للأسعار والإنتاج والتوظيف وترك سعر الصرف يتغير كما يشاء لتحقيق التوازن الخارجي؛
- يمكن إتباع السياسات النقدية اللازمة دون قيد.²

ب- عيوب نظام الصرف المرن:

- يمكن حصر أهم عيوب نظام الصرف المرن فيما يلي:³
- يؤخذ على سعر الصرف المرن بأنه يزيد إلا يقين في التجارة، وهذا لا يعد معوق للمصدرين والمستوردين لأن بإمكانهم وقاية أنفسهم وحمايتهم من مخاطر الصرف المرن بتغطية المخاطر على معاملاتهم بالعقود المستقبلية، حيث أنهم يعرفون بدكائهم وخبرتهم اتجاهات أسعار الصرف؛
- هذه الأنظمة تنعكس على ثقة العملة، حيث تفقد الثقة التي تتمتع بها في ظل أسعار الصرف الثابتة؛⁴
- عدم القدرة على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف.

7.4 . نظام الرقابة على الصرف:

- كان البديل الثاني بعد اختيار قاعدة الذهب الدولية هو تحديد سعر الصرف من خلال إتباع نظام الرقابة على الصرف الأجنبي وطبقا لهذا النظام تحدد السلطة النقدية سعرا رسميا وبصرف النظر عن السعر السوقي الذي يتحدد بقوى العرض والطلب على الصرف الأجنبي، وذلك بتدخل الحكومة بشكل مباشر في فرض سعر رسمي أو أكثر من سعر.⁵
- ويهدف نظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:⁶
- تفرض الدولة نظام الرقابة على الصرف من أجل علاج الخلل في ميزان مدفوعاتها عن طريق مثلا: الحد من الطلب على الواردات بدلا من تخفيض سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية؛

¹ - عبد الحسين الغالي: مرجع سابق، ص:93.

² - السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص:166.

³ - عبد الحسين الغالي: مرجع سابق، ص:93.

⁴ - السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص:166.

⁵ - السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص:166.

⁶ - المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للدراسة

- الحد من المضاربة، وذلك من خلال تقليل حركة رؤوس الأموال غير المرغوب فيها وتحقيق الاستقرار في القيمة الخارجية لعملتها؛

- تطبق الدول نظام الرقابة أيضا للحصول على إيرادات، إذ يقوم البنك المركزي بتحديد سعر منخفض للعملة الأجنبية التي يشتريها من المواطن ويقوم ببيعها إليهم بأسعار مرتفعة عن أسعار الشراء، ومن ثم يحصل على أرباح تتمثل في الفارق بين سعري الشراء والبيع.

8.4. تحديد سعر الصرف في نظام الرقابة على الصرف:

تقوم الدولة عند تطبيقها لنظام الرقابة على الصرف بوضع سعر صرف موحد يطبق على كافة معاملاتهما مع دول العالم، كما تستطيع تطبيق سياسة أسعار الصرف التمييزية سواء للعملة أو المعاملات.¹

أ- سعر الصرف الموحد:

يتم تحديد سعر صرف رسمي مقابل كافة العملات الأجنبية يوميا من طرف البنك المركزي ويطبق على جميع المعاملات وتستعين على قوى العرض والطلب، ويعاب على نظام سعر الصرف الموحد عدم إمكانية استخدامه في التميز بين مجموعة السلع المصدرة والمستوردة أو بالنسبة لمناطق التوزيع الجغرافي لهما.

ب- سعر الصرف المتعدد:

يقوم على سلسلة من أسعار الصرف العملة الوطنية بالنسبة لكل عملة أجنبية، بغرض شراء وبيع مختلف السلع بأسعار مختلفة من قبل فئات عديدة من المستهلكين والمنتجين حسب أهمية كل سلعة في الاقتصاد الوطني، والهدف هنا تخفيف التقلبات في السعار المواد الأولية على الاقتصاد وتعديل ميزان المدفوعات.

* العوامل المؤثرة على سعر الصرف:

يمكن تقسيم العوامل إلى تؤثر على سعر الصرف إلى مجموعتين من العوامل الأولى اقتصادية والثانية غير اقتصادية.

* العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف:

هناك عدة عوامل اقتصادية تؤثر على سعر الصرف نذكر أهمها:

¹- زهير سعدي: مرجع سابق، ص:20.

➤ كمية النقود:

لقد أخذ الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان* M.Fréedla على عاتقه إعادة الحياة إلى نظرية كمية النقود ولكن بصورته الجديدة، حيث يرى أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود.¹

➤ أسعار الفائدة:

يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة الطلب على العملة النقدية، ومن ثم ترتفع قيمتها والعكس صحيح.²

➤ معدلات التضخم:

إن ارتفاع معدل التضخم في البلد يتطلب اتخاذ إجراءات نقدية أو مالية بواسطة سلطاتها النقدية، وفي حالة غياب هذه الإجراءات فإن الأمر يتطلب تخفيض العملة والعكس بالعكس.³

➤ ميزان المدفوعات:

يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي.⁴

➤ ميزان الدخل الحقيقي:

يختلف الأمر هنا من دولة إلى أخرى، فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها نجد أن الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي تؤدي إلى زيادة الواردات، وبذلك يحدث زيادة في الطلب المحلي على العملات الأجنبية، ومن ثم ارتفاع أسعار الصرف. أما بالنسبة لزيادة الدخل الحقيقي خارج الدولة فإنه يدفع إلى زيادة صادراتها ومن ثم زيادة الطلب الخارجي على العملة الوطنية، الأمر الذي يرفع من قيمة هذه العملة ويخفض سعر الصرف.⁵

* العوامل غير الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف:

بعدما بينا العوامل الاقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف نتجلى لنا عوامل غير اقتصادية نذكر منها:

* ملتون فريدمان، M.Fréedlan، (31 جويلية 1912 - 16 أكتوبر 2006) عالم الاقتصاد الأمريكي الذي حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976 لإنجازاته في تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي.

¹ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي: مرجع سابق، ص: 61.

² - سعود جايد مشكور العامري: المالية الدولية - نظرية وتطبيق - جامعة البصرة، العراق، 2005، ص: 149.

³ - لحو موسى بوخاري: مرجع سابق، ص: 126.

⁴ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي: مرجع سابق، ص: 69.

⁵ - زهير سعدي، مرجع سابق، ص: 12.

➤ ظروف السوق:

إن السوق يتأثر بما يجري من أحداث ونقل الأخبار والتقارير والمعلومات يؤثر على أسعار العملات ومدى تجاوبه لما يجري من أحداث وأوضاع معينة، فقد يكون شديد الحساسية والتأثر الوضع ما في وقت ما، ويكون العكس من ذلك لنفس الوضع في وقت آخر.¹

➤ الاضطرابات والحروب:

إن من بين العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحيانا على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية.²

➤ خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها، وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه.³

➤ عمليات الصرف:

هي العمليات التي يقصد بها الحصول على عملات أجنبية أو التخلص منها⁴، وتنقسم هذه العمليات إلى قسمين:

1. عمليات الصرف العاجلة:

تعرف بأنها عقود شراء وبيع العملات الأجنبية التي تتم في سوق الصرف الفوري بشرط أن تكون عمليات الاستلام والتسليم في موعد لا يتجاوز يومي عمل.⁵

2. عمليات الصرف الآجلة:

هي عبارة عن اتفاق على مبادلة عملة ما بأخرى في المستقبل، حيث يتم تحديد سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملات المتبادلة في وقت إجراء العقد.¹

¹ - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن: الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص:77.

² - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي: مرجع سابق، ص:81.

³ - المرجع نفسه، ص:83.

⁴ - مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي - نظرية التجارة الدولية - النظام الجديد للتجارة الدولية، العلاقات النقدية والمالية الدولية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص:244.

⁵ - Alioui Fatima Zahra, les déterminants des taux de change en Algérie quelle ampleur du taux de change, thèse en vue de l'obtention du grade doctorat 3^{ème} cycle en finance, spécialité : économie monétaire et financier, université aboubaker bellaid, Tlemcen, 2016, P 18.

أولاً : تعريف الأداء والأداء البنكي:

1- مفهوم الأداء

يقصد بالأداء المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها لهذا فهو مفهوم يعكس كل من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي انه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى هذه الأنشطة إلى تحقيقها داخل المنظمة.²

ويرى بارتولي (*Bartoli*) بأنه يمكن تعريف أداء المؤسسة من خلال العناصر الثلاث التالية: نتائج، موارد، أهداف، والتي يمكن استخلاص الأبعاد التالية منها:

- بعد الموازنة: يهتم بترجمة الموارد المختلفة بغية تتبع الأهداف وتحقيقها.

- بعد الفعالية: يمكننا تعريف فعالية المؤسسة بأنها " العلاقة بين النتائج المحققة من قبل نظام معين والأهداف المسطرة، حيث انه كلما كانت النتائج قريبة من الأهداف المسطرة كلما كان النظام فعالاً، إذ بإمكاننا التعبير عن درجة الفعالية لوصف أداء ما.

- بعد الكفاءة: مفهوم الكفاءة يوسع الدراسة، من خلال تقييم الشائبة (موارد نتائج)، دون الأخذ بعين الاعتبار لأهداف المؤسسة.³

ويعد الأداء مفهوماً شمولياً وهاماً بالنسبة لجميع منشآت الأعمال بشكل عام، ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية⁴

وعلى رغم كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه، إلا انه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد حيث تختلف كلمة الأداء من كاتب لآخر ومن مؤسسة لأخرى.

ويمكن أن نعرف الأداء على انه سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين.

2- مفهوم تقييم الأداء

ينظر بعض الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرار، والغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمنظمة في تاريخ معين.¹

¹- قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص:113.

²- توفيق محمد عبد المحسن: تقييم الأداء (مدخل جديد لعالم جديد)، دار الفكر العربي، مصر، 2003-2004، ص:3.

³- عبد المالك مهري، شريف غياظ: تحليل أسباب وأبعاد فشل الأداء المالي للمشروعات الاستثمارية والتنبؤ به باستخدام نماذج التحليل والتنبؤ، مجلة روى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 09، بتاريخ 2015/12، ص:154.

⁴- حمزة محمود الزبيدي: التحليل المالي، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص:89.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للدراسة

إن تقييم الأداء يعني: مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاجي والتقني والتسويقي والتخطيطي....الخ².

من خلال ما تقدم يمكن القول أن عملية تقييم الأداء هي تقييم ما تم إنجازه مقارنة بما تم التخطيط له كما ونوعا وخلال مدة زمنية معينة باستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات والأساليب والأدوات والأنشطة، وتحديد الانحرافات المسئولة عن هذه الانحرافات ثم اتخاذ القرار لتصحيحها.

المطلب الأول : تقييم أداء المؤسسات البنكية.

يكتسب تقييم أداء البنوك أهمية خاصة لدوره المتميز في توفت الموارد التمويلية، وتأدية لمختلف الخدمات البنكية لكافة قطاعات الاقتصاد القومي لدفع عملية التنمية الاقتصادية. لذلك سنرى في هذا المطلب مفهوم تقييم أداء البنوك (المصارف المالية)، وأساليب تقييمها .

ثانيا- النشاط البنكي وتقييم الأداء :

يتميز النشاط المصرفي عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالتنوع والتعدد في المنتجات والخدمات كما يميزه التجدد المستمر سواء على مستوى آليات العمل الداخلي " صنع تمويل جديد، خدمات جديدة، تكنولوجيا جديدة،..." أو على مستوى البيئة والمحيط " متعاملين جدد، أسواق مالية ناشئة، منافسين جدد،..." الذي يعتبر تقييم أداء المؤسسات البنكية عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاطها ومواجهتها للتغيرات والتحديات والتقلبات المستمرة.

وبغض النظر عن أهداف كل مستفيد من تقرير تقييم الأداء فإن هذا الأخير يعتبر " عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات، المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للبنك وتحديد الكيفية التي أديرة بما مورده خلال فترة زمنية معينة³.

ثالثا- العوامل المؤثرة في الأداء البنكي :

يتأثر الأداء البنكي بعدة عوامل منها ما هو داخلي (قدرة البنك على التحكم فيها) ومنها ما هو خارجي (ليس للبنك قدرة التحكم فيها)، وفيما يلي أهم هذه العوامل⁴:

أ. **العوامل المنظمية (الداخلية)** : ويقصد بها العوامل الداخلية والخاصة بالبنك بحد ذاته، كحجم الأعمال أو أنشطة البنك والتكنولوجيا المستخدمة وكفاءة الإدارة.

¹- توفيق محمد عبد المحسن: مرجع سبق ذكره، ص: 3
²- حمدي كلثوم: محاولة تقييم أداء البنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014، أطروحة دكتوراه علوم منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص: (57 - 58).
³- محمد جموعي قريشي: تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، العدد رقم 2014/03، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص: 89.
⁴- مؤيد عبد الرحمان النوري، فلاح الحسن الحسيني: إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص: (229-231).

الفصل الأول:.....الإطار النظري للدراسة

- **حجم الأعمال** : إن حجم الموارد التي يمتلكها البنك وطبيعة تركيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة البنكية، فكلما زاد حجم هذه الموارد و انخفضت التكاليف الإجمالية لها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية في المصرف، الأمر الذي يسهل تحسن إنتاجية البنك وتحسينه؛

- **التكنولوجيا المستخدمة** : وهي الأساليب المستخدمة في انجاز الأعمال البنكية، والتي تساعد في الرفع في درجة الأمان والسرعة العمل، فكلما زاد استخدام التكنولوجيا ارتفعت درجة الأمان وزادت سرعة العمل ويؤدي ذلك إلى رفع جودة الخدمات البنكية، وبتالي زيادة الربحية وتخفيض التكاليف؛

- **الكفاءة الإدارية** : أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات، ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات بينها وبين العمال داخل البنوك، وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي، ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية، والسمعة الحسنة للمصرف.

ب . **العوامل البيئية (الخارجية)**: وهي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء البنكي وتنقسم إلى:

- **البيئة القانونية والسياسية**: أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه البنك، والقوانين المنظمة للعمل البنكي في هذا البلد؛

- **البيئة الاقتصادية**: وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد، وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة؛

- **البيئة الاجتماعية** : هي المعتقدات والعادات والتقاليد التي يؤمن بها الأفراد، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة البنكية، والخدمات التي تقدمها؛

رابعاً- **معايير وأساليب تقييم الأداء البنكي** :

1. **معايير تقييم الأداء** : إن عملية تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم الأداء، تعد أهم جانب في عملية تقييم الأداء، والمعايير هي أسلوب تحدده الإدارة كنموذج لتقييم الأداء¹، ويمكن تصنيف المعايير المستخدمة في التقييم والرقابة كما يلي:

- **المعايير الكمية** : تستخدم الأرقام المطلقة للتعبير عنها مثل (حجم الإنتاج، حجم الإيرادات، حجم الأرباح، حجم الفوائد...)

- **المعايير النوعية** : تستخدم النسب للتعبير عنها مثل (نسب الإنتاج، النسب المالية...)

- **المعايير الزمنية** : مثل (الوفاء بالعهود الزمنية والأعمال في الوقت الذي حدد لها وجل الأعمال المرتبطة بعامل الزمن) ؛

- **معايير التكلفة**: ويقصد بها المصاريف بصفة عامة.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للدراسة

2 . أساليب تقييم الأداء : يعتبر التحليل المالي أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء ويعرف بأنه "نشاط يسبق التخطيط المالي ويلزمه ويتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالة معينة حسب الجهة التي تقوم بهذه العملية".

و تتم العملية وفق الأساليب التالية :

- تحليل القوائم المالية : يستخدم للكشف عن التطورات التي تحدث في البنود الخاصة بالقوائم ويتم ذلك عن طريق¹:

* التحليل الرأسي : يقوم على أساس العلاقات بين العوامل أو البنود المالية كما توضحها مجموعة من القوائم المالية خلال فترات زمنية متتابة للتعرف على نوع وحجم التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه ويتسم هذا التحليل بالسكون وعدم الحركة؛

* التحليل الأفقي : يتم هذا التحليل بمقارنة الأرقام والبيانات الواردة في القوائم المالية مع بعضها البعض ولعدد من الفترات المالية المتتالية وذلك لحصر وتحديد الفروق والتغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام والبيانات من فترة مالية لأخرى للاستفادة من المؤشرات التي تستخدم من جراء تلك المقارنة في عملية اتخاذ القرار.

- تحليل قائمة الموارد والاستخدامات: يركز هذا التحليل على قائمة التغيرات في المركز المالي من خلال متابعة كيفية الحصول على الموارد المالية وكيفية استخدامها.

- تحليل النسب المالية : يعتبر هذا التحليل الأوسع والأكثر انتشارا بل أن هناك من يؤكد أن لا يمكن إجراء أي تحليل لواقع المنظمات من دون استخدام النسب المالية².

وتعكس النسب المالية أثر نجاح إدارة البنك معبرا عنه بنسب من خلال تزويد النسب بمعلومات مفيدة عن جوانب متعددة من أداء البنك، وتعدد النسب المالية وفقا لطبيعة البنود في القوائم المالية.

خامسا- أهمية تقييم الأداء البنكي:

لقد تعددت دوافع اهتمام البنوك بتقييم الأداء نذكر من أهمها³:

✓ عملية تقييم الأداء تتيح لإدارة البنك إمكانية تحديد نتائج القرارات التي تم اتخاذها خلال فترة التقييم مما يؤدي إلى إمكانية التعرف على أوجه الضعف فيها وتحديد سبل معالجتها تساعد عملية تقييم الأداء على كشف مواطن الخلل في النشاط البنكي وبالتالي تحديد أسبابه ووضع الحلول المناسبة له؛

¹ - خليل عبد الرزاق، أحلام بوعيدلي: تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطر حالة القرض الشعبي الجزائري، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات -، دون دار نشر، دون تاريخ، ص: (108، 109).

² - سوسن احمد سعيد: تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل تأريخ النشر 2006/06/20، ص:122

³ - فؤاد مجيد كرخي: تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدمي البيانات المالية، دار المنهج للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2001، ص:32. (بتصرف).

الفصل الأول:.....الإطار النظري للدراسة

- ✓ تتم البنوك بتقييم أدائها بشكل دوري لدعم وضعها في الأسواق المالية وذلك أمام المساهمين وأمام المحللين والوسطاء الماليين وشركات التصنيف الائتماني.
- ✓ إن عملية تقييم الأداء تمكن إدارة البنوك من مقارنة هذا الأداء بالأداء المخطط ومعرفة الانحرافات وتحديد أسبابها. ومعالجتها.
- ✓ تمكن عملية تقييم الأداء إدارة البنوك من تحديد نقاط القوة والضعف في منتجاتها وخدماتها.

المطلب الأول: عرض وتحليل الدراسات الوطنية والاجنبية

اولا: الدراسات الوطنية والاجنبية

1- دوحة سلمى: اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها

حيث قام الباحث بتوضيح العلاقة الموجودة بين تغييرات أسعار الصرف والميزان التجاري، إلى جانب إبراز تأثيرات سعر الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية ودورها في تقليص العجز في الميزان التجاري، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من جانفي 1990 إلى غاية ديسمبر 2013.

وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح احتلال الميزان التجاري، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يتركز على الصادرات من المحروقات والتي يخضع تسعيرها إلى منظمة الأوبك،¹ 2014.

2- دراسة محمد جموعي قريشي : " تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994/2000"، الجزء الأول.

في هذه الدراسة قام الباحث بتقييم مجموعة من البنوك الجزائرية (البنك الوطني، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة) باستعمال المعطيات المالية لها، ليتم استخدامها لمؤشرات العائد والمخاطرة للمقارنة بين البنوك.

كما استخدم في دراسته نموذج العائد على حقوق على الملكية، فكانت النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته أن بنك البركة أكثر ربحية وأقل مخاطرة ولديه كفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف مقارنة بالبنوك الأخرى، أما في ما يخص إنتاجية الأصول فهي متقاربة خلال الفترة (200-2004)، 2000.²

3- مريم آيت بارة، محمد صاري: تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة شركة أرسلور ميتال فرع عنابة"

قدّم أصحاب المداخلة أهم التقنيات الداخلية والخارجية لتغطية خطر الصرف التي تلجأ إليها المؤسسة الاقتصادية من اجل حماية وضعيتها المالية من الخسائر التي قد تتعرض لها جراء تقلبات أسعار الصرف، وتوصلوا إلى انه لا توجد تقنية مثالية لتغطية مخاطر سعر الصرف، وتبقى التقنية تختار بحسب تكييفها مع حاجات المؤسسة وإستراتيجيتها، كما انه يجب استمرارية

¹ - دوحى سلمى: اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014.

² - دراسة محمد جموعي قريشي : " تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة" 1994 2000 ، الجزء الأول، مقال في مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة ورقلة، 2000 .

الفصل الأول:.....الإطار النظري للدراسة

التحليل والمتابعة لتكثيف أدوات التغطية بما يتماشى ومستجدات السوق وكذا التحولات المتوقعة في مجال نشاط المؤسسة ومحيطها الاقتصادي، 2014.¹

4- سفيان بريم: تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطر

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في جوانب موضوع تقييم أداء البنوك التجارية والتي أصبحت اهتمام كل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات المصرفية بصفة خاصة، خصوصا مع تزايد العمليات المصرفية وتعدد البنوك فاختلقت النشاطات والخدمات التي يقدمها كل بنك سواء كان من القطاع العمومي أو الخاص.

تم من خلال الدراسة تسليط الضوء على أهم جوانب تقييم أداء البنوك التجارية، وكانت عينة الدراسة " البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري و بنك الخليج الجزائر وبنك سوسيتي جنرال الجزائر"، وذلك من أجل تقييم أداء البنوك باستخدام العائد والمخاطرة من جهة والمقارنة بينهم من جهة أخرى، وكذا التعرف على واقع البنوك الجزائرية وإيجاد نقاط القوة والضعف لهذه البنوك، 2014.²

5- جيدي ليندة، جوزي نبيلة: Couverture du risque de change et son impact sur le taux de change en Algérie

حيث تم دراسة تقنيات تحوط العملة، و تحليل تأثير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر. يستند هذا العمل إلى بيانات سنوية تغطي الفترة 1970-2012.

وقد استخدم نهج الاقتصاد القياسي، من أجل تقدير معدل التغييرات من خلال هذه الأساسيات (استيراد السلع والخدمات والأصول احتياطيات النقد الأجنبي، وصادرات السلع والخدمات). وبالتالي، فأستخدم عدة تقنيات مثل اختبار التكامل المشترك وتحليل الصدمة والسببية لتحديد العلاقة بين سعر الصرف وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي. النتائج كشفت تطوير سياسة اقتصادية تتأثر بشكل كبير بمعدل الصرف، 2013.³

¹ - مريم آيت بارة، محمد صاري: تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة شركة أرسلور ميتال فرع عنابة"، مخر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، مداخلة، مجلة الباحث، العدد: 2014/14.

² - سفيان بريم: تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطر " دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك الوطنية والخاصة العاملة في الجزائر - الفترة 2009/2014"، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

³ - Djidi Lynda, Djaouzi Nabila: Couverture du risque de change et son impact sur le taux de change en Algérie, Département des sciences économiques, Master en sciences économiques, UNIVERSITÉ ABDERRAHMANE MIRA DE BÉJAÏA, 2013.

L'impact du taux de change sur les opérations du commerce extérieur en Algérie

حيث قام الباحث بدراسة العلاقة بين التغييرات في عمليات التبادل والتجارة الخارجية في الجزائر نظرياً ومن ثم دراسة تجريبية لوجود علاقة سببية بين سعر الصرف والتجارة الخارجية الجزائرية باستخدام نموذج الاقتصاد القياسي خلال الفترة 2014/1961.

وخلص إلى انه لا تسمح النتائج باختصار الأهمية النسبية لتأثير تغير سعر الصرف على الصادرات الجزائرية. لكن استنتج أن سعر الصرف له تأثير وتأثير كبير على الواردات، 2016.¹

7- دراسة غانم: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة (1978 - 1998) وتحديد أهم العوامل التي أثرت على أدائها.

حيث اعتمد الباحث أدوات التحليل المالي للتعرف على أداء المصارف محل الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في أداء المصارف التجارية الأردنية خلال السنوات (1982 - 1992) وتحسناً طفيفاً لهذا الأداء خلال السنوات (1993 - 1998) مقارنة مع مستوى الأداء في السنوات (1978 - 1982)، 2000.²

8- محمد ياسر زيدان النحال: أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية المتداولة في فلسطين على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، حيث تم الاعتماد على مؤشرات الأداء المالي التالية: العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين، عائد السهم الواحد، معدل دوران السهم، والقيمة السوقية له وذلك خلال الفترة من 2006 إلى 2014، وشمل مجتمع الدراسة البنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية منها المتوسط الحسابي ومعامل برسون ونموذج تحليل الانحدار المتعدد لتحليل البيانات والتحقق من صحة فرضيات الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار الصرف عند أي من مؤشرات الأداء المالي المذكورة سابقاً، وقد كانت نتائج الدراسة مغايرة تماماً للدراسات السابقة وتم تقديم توصيات بزيادة البنوك المدرجة

¹ - BEZTOUH Djaber, KHIDER Abdelkrim: L'impact du taux de change sur les opérations du commerce extérieur en Algérie : Une analyse en termes de causalité à l'aide du modèle VAR, Université ABDERRAHMANE MIRA Bejaia, master en sciences commerciales, 2016.

² - غانم، مروان أحمد: "تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية (1978 - 1998)", رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن. 2000.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للدراسة

ضمن بورصة فلسطين لدرجة الإفصاح المالي للقيام بمزيد من الدراسات لتحديد العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين، 2016.¹

ثانيا: القيمة المضافة للدراسة لموضوع البحث:

بعد أن تم التطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة بإخلاف مستوياتها وأشكالها اتضحت الجهود المبذولة في سبيل الإحاطة بتقلبات سعر الصرف وآثاره المختلفة على الكثير من الجوانب الكلية أو الجزئية للاقتصاد، وهذه الدراسات ذات علاقة جزئية بالموضوع محل الدراسة، وهي تشكل أساس جيد للاستفادة من النتائج التي تم التوصل إليها، وللدراسات أوجه تشابه واختلاف نوجزها فيما يلي:

- أوجه الشبه:

تتفق جميع الدراسات السابقة وموضوع الدراسة في تحديد أهمية سعر الصرف وآثاره الايجابية والسلبية، كون هذا الأخير ذو أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، وكذلك اتفاقها في استخدام منهج البحث حيث اعتمدت المناهج: التاريخي والتحليلي ومنهج المقارنة.

ومن بين الدراسات السابقة والتي اهتمت بتقييم الأداء المصرفي، كونه مؤسسة ربحية، لذلك وجبت دراسة المخاطر التي تواجهه وتقدير الأرباح التي يحققها في المستقبل.

- أوجه الاختلاف:

يمكن القول أن هذه الدراسة هي محاولة إبراز أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك، خلافا للدراسات السابقة التي اهتمت بمختلف الجوانب الاقتصادية الأخرى، سواء الكلية منها أو الجزئية، وكذلك اختلاف مجتمع العينة وفترة الدراسة.

¹ - محمد ياسر زيدان النحال: أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، درجة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، قسم إدارة الأعمال، 2016.

لقد قمنا بالتطرق الى بعض المفاهيم والتقسيمات التي رأينا انها ضرورية لاثراء موضوع بحثنا، والمتعلقة بسعر الصرف وانواعه وتقسيماته ثم تقييم الاداء وكيفياته والهدف منه، والاساليب المختلفة التي تستخدم في كل بيئة اقتصادية، وسنحاول القاء الضوء على النشاط البنكي للبنك الخارجي الجزائري كمحاولة لتجسيد المفاهيم النظرية على هذا الاخير في الفصل التطبيقي.



الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: الطرق والأدوات

المطلب الأول: الطرق

- مجتمع وعينة الدراسة

- التعريف بالبنك

المطلب الثاني: الأدوات

- أدوات جمع البيانات.

- أدوات المعالجة.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

المطلب الأول: النتائج

المطلب الثاني: المناقشة



الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد:

تبحث هذه الدراسة في تقدير مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على الأداء البنكي، مع اخذ البنك الخارجي الجزائري أنموذج لذلك، حيث تعتبر الدراسة التطبيقية مجال لجمع المعطيات من الواقع التشغيلي، وذلك استنادا إلى القواعد والإجراءات المنهجية والأدوات الملائمة، ناهيك عن الأهداف المرجوة من الدراسة.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بتحديد كيفية انجاز هذه الدراسة، من اختيار مجتمع الدراسة وتحديد المتغيرات وكيفية تلخيص المعطيات، وتبيين الأدوات التي تم استخدامها في جمع المعطيات والأدوات الإحصائية المستخدمة في التحليل ودراسة المعطيات. وأخيرا نتناول النتائج المحصل عليها بالعرض والتفسير والتحليل ومقارنتها بالفرضيات وذلك من خلال مايلي:

المبحث الأول: الطرق والأدوات المتبعة في الدراسة

تحتل الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسات الميدانية أهمية كبيرة لدى الباحثين، من حيث دلالة ومصداقية المعلومات والبيانات وكذا تحليل المعطيات وتفسيرها حتى يتسنى للباحث إثبات و نفي فرضياته، للوصول إلى الاستنتاجات.

وسنقوم بعرض ذلك في مطلبين

المطلب الأول: الطرق التي تم إتباعها في الدراسة

1- التعريف بالبنك محل الدراسة¹:

تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري في عام 1967 بموجب المرسوم رقم 67-204 المؤرخ 1 أكتوبر 1967 حدثا هاما في إستراتيجية الدولة الجزائرية في البداية كان الهدف منه هو خدمة كبرى الشركات الصناعية والجزائرية في مجال الطاقة، ومع مرور الوقت تمكن من أن يصبح مصرفا عالميا وتنوع محفظته .

تمكن البنك الجزائر الخارجي من أن يصبح أداة فعالة في المركز المالي و تغطية احتياجات التمويل للتصنيع (الهيدروكربونات-الطاقة-صناعات الصلب-الاسمنت-الصناعة الالكترونية) فضلا عن قطاعات أخرى مثل البناء و الأشغال العامة و السياحة و الصناعات الزراعية و غيرها من الصناعات .

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة قامت بتمويل مصافي البتروكيماويات والميثان للنقل الدولي للمحروقات وصناعة الصلب فضلا عن مشاريع أخرى ذات طابع استراتيجي للبلد كجزء من التزاماته، يساهم البنك بشكل فعال في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال زيادة دعمه لمختلف شرائح العملاء المتوطنين في مكاتبه والمشاركة بنشاط في تمويل المشاريع الهيكلية الرئيسية.

¹ <https://www.bea.dz/arabe>

2- تحديد مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية لإجراء الدراسة الميدانية وقد وقع الاختيار على البنوك الجزائرية كما تم اخذ البنك الخارجي الجزائري كعينة للدراسة، وضبط الدراسة بما توفر من معطيات وبيانات حول الوكالة البنكية، إضافة إلى اعتبار بعض المتغيرات التي يتعذر قياسها كتأثيرات ثانوية يعكسها حد الخطأ، مثل معدل الفائدة ومعدل التضخم وسمعة البنك أو قاعدة العملاء...، والتي قد يكون لها تأثيرها السلبي أو ايجابي على الأداء البنكي.

ونخلص الى القول بان الدراسة اعتمدت المتغيرات التالية:

* المتغيرات المستقلة (تفسيري X.): ويعتبر القيمة المسببة، وتتمثل في:

2-1 إيرادات الصرف السنوية: وهي عبارة عن عمليات الصرف التي يقوم بها البنك والتي تنقسم بدورها الى نوعان.

أ- عمليات تجارية: ويكون الغرض منها تجاريا بالنسبة للعميل.

ب- عمليات غير تجارية: تتعلق بالبنك والغرض ليس تجاريا بالنسبة للعميل مثل بيع العملة وشراؤها وتحرير الشيكات السياحية... الخ.

* المتغيرات التابعة (المفسرة Y.): ويعبر عن القيمة الفعلية أو الناتجة والمتمثلة في:

- أداء البنك ممثل في إيراداته: وهي كل الإيرادات التي تحصل عليها البنك من كل نشاطاته الرئيسية والثانوية سواء من عمليات الائتمان، الصرف، تمويل التجارة الخارجية وغيرها، وتدرج في حساب صافي الدخل بمجدول حسابات النتائج.

المطلب الثاني: أدوات المستخدمة في الدراسة

1- أدوات جمع البيانات تم الاعتماد في جمع المعطيات على مصدرين أساسيين هما:

1-1 المصادر الثانوية: وقد تمت معالجة الإطار العام للدراسة من خلال الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية والمتمثلة في الكتب والنشرية ذات العلاقة بالموضوع إضافة إلى المقالات العلمية والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت احد جوانب موضوع الدراسة، وكذا بعض مواقع الانترنت المختلفة.

1-2 المصادر الأولية: تم الاعتماد في جمع المعطيات الأولية الخاصة بالجوانب التحليلية للموضوع محل الدراسة على:

أ- المقابلة: وذلك للحصول على التوجيهات الاساسية المتعلقة بمصادر المعطيات، وتمت المقابلة على مستوى وكالة البنك الخارجي الجزائري و وكالة البنك المركزي لولاية تبسة.

ب- الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري. <https://www.bea.dz/arabe>

ج- الموقع الرسمي لبنك الجزائر. <https://www.bna.dz/arabe>

2- أدوات المعالجة.

اعتمدت أنموذج الانحدار الخطي البسيط لتفسير للعلاقة القائمة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة بغرض تفسير وتوضيح الظاهرة الاقتصادية

2-1- أنموذج الانحدار الخطي البسيط¹: وهو عبارة عن أسلوب إحصائي لصياغة اثر عدة ظواهر على ظاهرة معينة مشكلا بدالة رياضية بغرض توقع قيم غير معروفة ، وتسمى دالة الانحدار وهي على الشكل:

$$\hat{\beta}_0 = \bar{y} - \hat{\beta}_1 \bar{x}$$

$$\hat{\beta}_1 = \frac{\sum x_i y_i - n \bar{x}_i \bar{y}_i}{\sum x_i^2 - n(\bar{x}_i)^2}$$

$$\hat{y} = \beta_0 + \beta_1 x_i \quad \text{حيث:}$$

حيث أن:

\dot{l} (رقم المشاهدة $(\dot{l}=1,2,3,\dots,n)$).

y_i : قيمة المشاهدة (\dot{l}) الخاصة بالمتغير.

x_i : قيمة المشاهدة (\dot{l}) الخاصة بالمتغير المستقل.

β_0, β_1 : معاملات النموذج والتي تحدد طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

- المتوسط الحسابي لكل متغير من متغيرات الدراسة.

$$\bar{X} = \frac{\sum x_i}{n}$$

$$\bar{Y} = \frac{\sum y_i}{n}$$

* الانحدار الخطي البسيط باستخدام (R2): معامل التحديد للنموذج، للتعرف على تأثير المتغير المستقل المتمثل بحجم المعاملات الخارجية في المتغير التابع والمتمثل في إيرادات البنك الرئيسية.

¹- مكيد علي: الاقتصاد القياسي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 18-19.

$$R^2 = \hat{B}_1^2 \frac{\sum x^2 - n\bar{x}^2}{\sum y^2 - n\bar{y}^2}$$

- كذلك تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

$$r_{xy} = \frac{\sum(x_i - \bar{X}) \cdot \sum(y_i - \bar{Y})}{\sqrt{(\sum(x_i - \bar{X})^2) \cdot \sum(y_i - \bar{Y})^2}}$$

- إضافة إلى ما سبق يتم استخدام اختبار (F): لتقديم جودة تمثيل معادلة الانحدار المقترحة واختبار موضوعية معامل التحديد.

$$F_{réel} = \frac{R^2 \cdot (n - m - 1)}{(1 - R^2)m}$$

حيث:

M: عدد المتغيرات المستقلة.

n: عدد المشاهدات.

R²: معامل التحديد.

ولاستخراج (F_{tab}) الجدولية من جدول التوزيع لفيشر نضع:

$$V2 = (n - m - 1)$$

$$V1 = m$$

$$P = 0.05$$

أي بمستوى معنوية

$$\alpha = 50\%$$

2-2 مؤشرات تقييم الأداء:

تعد عملية تقييم الأداء أهم المراحل وآخرها في العملية الإدارية خلال فترة معينة، وهي تعطي الحكم والنتيجة النهائية لذات الفترة وكونها مهمة للمصرف والأطراف المتعاملة معه سواء أشخاص طبيعيين أو معنويين سنقوم باستخدام مؤشرات الربحية لما لها من علاقة بالموضوع محل الدراسة وهي:

أ- مؤشر العائد على الأصول (ROA)¹:

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في الاستخدام الأمثل للأصول من اجل تحقيق الأرباح، وذلك اعتماد على ماتم تحقيقه في السنوات السابقة، فكلما ارتفعت دل ذلك على كفاءة البنك في استخدامه للأصول. ويتحدد المؤشر بمؤشرين²:

- هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى كفاءة الإدارة في مراقبة التكاليف ويحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

- منفعة الأصول (AU) ويطلق عليه أيضا استعمال الأصول، كما يدل على الاستغلال الأمثل للأصول أي إنتاجية الأصول وتقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{منفعة الأصول} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وعليه فإن: $\text{العائد على الأصول ROA} = \text{هامش الربح PM} \times \text{منفعة الأصول AU}$

ب- مؤشر العائد على حقوق الملكية ويستخدم لها الاختصار Return On Equity (ROE):

ويبين مدى كفاءة البنك في استخدام موارده الذاتية من خلال قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح. أي ربحية وحدة نقدية واحدة للمستثمر من قبل المالكين، وكلما ارتفعت دل ذلك على الكفاءة في ضمان تحقيق عائد أكبر. ويحسب من خلال ثلاث مؤشرات³.

- مضاعف حقوق الملكية (EM): ويسمى أيضا الرافعة المالية ويقاس بالعلاقة:

$$\text{مضاعف حق الملكية EM} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

¹ -brighameugene,ehardtmihaelfinancailmanagmenttheory and practice; donnelley willard11 edition 2005; p454

² - محمد جموعي قرشي: تقييم اداء المؤسسات المصرفية حالة مجمعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثالث، 2005، ص: 91.

³ - محمد جموعي قرشي: تقييم اداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

- بالإضافة إلى مؤشر هامش الربح (PM) و مؤشر منفعة الأصول (AU)

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE) = (EM) X (AU) X (PM)}$$

ومنه فإن

3- تقديم مختصر للبرنامج المستخدم:

- برنامج مايكروسوفت اكسل Microsoft Excel

هو احد البرامج المتوفرة في حزمة برامج مايكروسوفت افيس ويعد مايكروسوفت أحد أهم برامج الجداول الإلكترونية والتي يمكنك أن تستعمله لمعالجة البيانات وتحليلها والقيام بالحسابات من خلال إدراج صيغ ودوال مختلفة وكذلك رسم مختلف التخطيطات ... وقد ظهر في بداية الأمر كبرامج مالية ثم تطورت إلى برامج مالية ومحاسبية خاصة بأجراء الحسابات المالية كإعداد الرواتب والموازنات وغيرها.

وتتعامل ملفات اكسل بنمط المصفقات فكل مصنف يحمل عدة صفحات منفصلة ولها اسمها الخاص مقسمة إلى أعمدة واسطر تسمى خلايا، وكل خلية مستقلة تماما عن باقي الخلايا المتواجدة بالصفحة، وتعتمد بشكل مطلق على الإعدادات التي يتم إدخالها من طرف المستخدم.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

المبحث الثاني: عرض وتقييم النتائج

بعد توضيح الطريقة المتبعة في الدراسة من اختيار العينة وتحديد متغيرات الدراسة ثم الأدوات المستخدمة فيها وطرق جمع البيانات، سنقوم بتحليل مفصل في هذا المبحث، والقيام بالدراسة التطبيقية من خلال عرض النتائج بشكل متسلسل تبعا لفضيات البحث مستخدمين في ذلك الأشكال البيانية وذلك لسهولة تفسير والتوضيح الجيد للظاهرة.

المطلب الأول: عرض النتائج

1- تغيرات أسعار الصرف:

جدول رقم: (1) يوضح تطور أسعار الصرف (الأورو و الدولار) مقابل الدينار خلال 2005-2016

الوحدة: (1DZ=€,\$)

الاورو	الدولار الامريكي	أسعار الصرف السنوات
87.01	73.37	2005
93.75	71.15	2006
98.33	66.82	2007
100.27	71.18	2008
104.77	72.73	2009
103.49	73.94	2010
106.53	76.05	2011
102.94	78.10	2012
106.89	78.15	2013
107.05	87.90	2014
117.05	107.13	2015
116.37	110.52	2016

المصدر: اعداد الطلبة بناء على نشرات بنك الجزائر الإحصائية، الجزائر، التاريخ : من 2005 إلى 2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تقلبات أسعار صرف الدولار والأورو مقابل الدينار الجزائري والتي لاحظنا انها في ارتفاع مستمر طوال فترة الدراسة.

الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية

2- فوائد القروض السنوية: وهي جميع الفوائد التي يتحصل عليها البنك من عمليات الائتمان. والتي تم تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم: (2) يبين القيم القصوى والدنيا لمعدلات الفائدة خلال الفترة 2005-2016.

السنوات	معدلات الفائدة	أعلى معدل	أدنى معدل	معدل إعادة الخصم
2005		9.75	8.5	4.00
2006		8.5	8.75	4.00
2007		9	7	4.00
2008		9	5	4.00
2009		9	5	4.00
2010		9	5	4.00
2011		9	5	4.00
2012		9	5.50	4.00
2013		9	5.50	4.00
2014		9.5	5.50	4.00
2015		9	5.50	4.00
2016		9	5.50	3.50

المصدر: إعداد الطلبة بناءً على المقابلات الشخصية.

نلاحظ من خلال الجدول ثبات معدل إعادة الخصم مما انعكس على ثبات معدل الفائدة، ويبقى معدل الفائدة السنوي لكل سنة ينتمي إلى المجال المسطر في الجدول حسب توجهات البنك وسياسته.

3- حجم المعاملات الخارجية: وتتمثل في جميع الإيرادات التي تحصل عليها البنك جراء عمليات في مجال التجارة الخارجية من التحصيل المستندي، والاعتماد المستندي، وخصم الكمبيالات المستندية وتدويل التجارة الخارجية وغيرها. ونشير إلى أن المعاملات الخارجية هي جزء من عمليات الصرف التي يقوم بها البنك.

جدول رقم: (3) حجم المعاملات الخارجية للفترة 2005-2016 (الوحدة (مليار.دج)

السنوات	حجم المعاملات الخارجية
2005	23500
2006	24587
2007	27598
2008	29022
2009	26216
2010	25581
2011	39087
2012	47031
2013	28310
2014	45491

45851	2015
45842	2016

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على المعلومات من جدول حسابات النتائج للبنك الخارجي الجزائري.

الشكل رقم (1) حجم المعاملات الخارجية



ونلاحظ من خلال الجدول تطور المعاملات الخارجية ويعود ذلك إلى اهتمام البنك برفع رقم أعماله في هذه الأخيرة. كما يبين الشكل البياني ارتفاع المعاملات الخارجية بداية من سنة 2006 بقيمة 24587 مليون دج ليعود إلى الانخفاض سنة 2009 ليصل إلى أدنى مستوياته بقيمة 25581 مليون دج في سنة 2010 ليعود إلى الارتفاع إلى أعلى مستوياته سنة 2012 ثم الانخفاض سنة 2013 ثم استرجاع الأنفاس بوتيرة منتظمة باقي سنوات الدراسة .

ويمكن القول ان الانخفاض الذي شهدته المعاملات الخارجية للبنك الجزائري راجعة إلى الارتفاع المحسوس في اسعار الصرف والذي تم معالجته وفق الخطط الإستراتيجية للبنك.

4- تطور صافي الدخل:

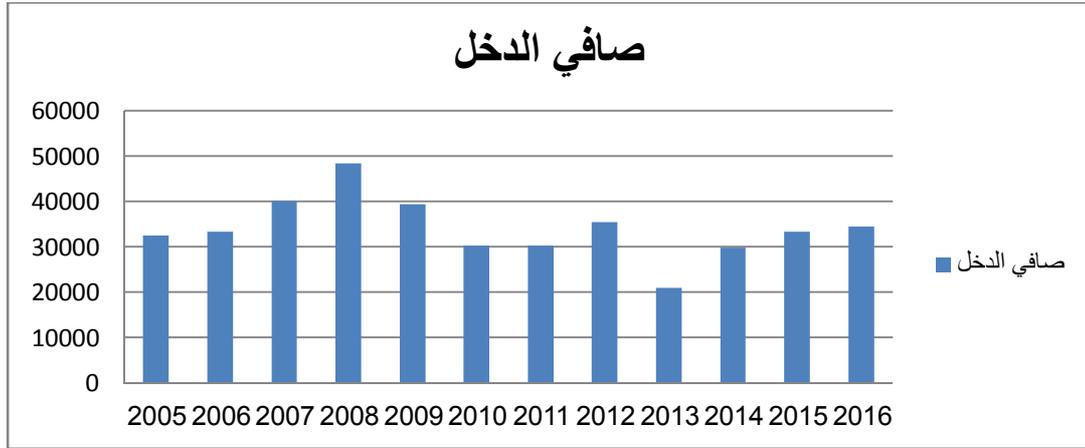
- صافي الدخل او أداء البنك ممثل في إيراداته: وهي كل الإيرادات التي تحصل عليها البنك من كل نشاطاته الرئيسية والثانوية سواء من عمليات الائتمان، الصرف، تمويل التجارة الخارجية وغيرها، وتدرج في حساب صافي الدخل بجدول حسابات النتائج

جدول رقم: (4) يوضح تطور صافي الدخل المحقق في البنك للفترة 2005-2016 الوحدة (مليار.دج)

السنوات	صافي الدخل
2005	32500
2006	33450
2007	40153
2008	48492
2009	39446
2010	30260
2011	30260
2012	35557
2013	20931
2014	29807
2015	33418
2016	34572

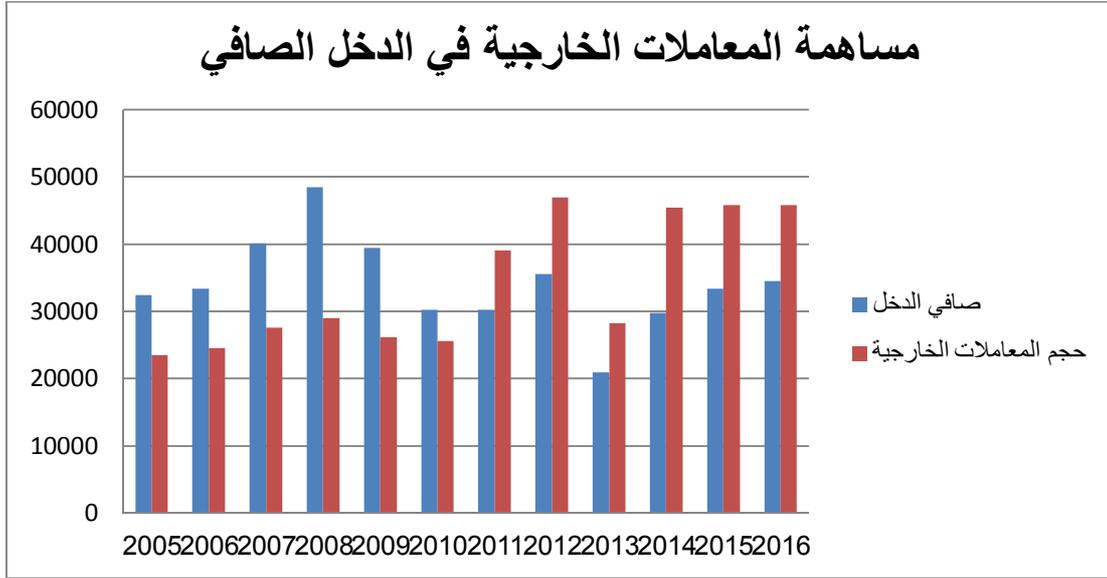
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على المعلومات من الميزانية الختامية للبنك الخارجي الجزائري.

شكل رقم (2) يوضح تغيرات صافي الدخل



ويرجع تطور صافي الدخل الذي حققه البنك إلى الكفاءة في التحكم في التكاليف بغض النظر عن بعض التغيرات البسيطة. كما نلاحظ ان صافي الدخل مر بثلاث مراحل حيث بدأ بالارتفاع سنة 2006 محققا قيمة 33450 مليون دج لينخفض خلال 2009 وصولا الى ادنى مستوياته في 2010 بقيمة تقدر بـ 19168 مليون دج لينتعث بعدها بالارتفاع التدريجي طيلة فترة الدراسة محققا اعلى مستوياته سنة 2008 بمقدار 48492 مليون دج .

لشكل رقم (3) يوضح مساهمة المعاملات الخارجية الى الدخل الصافي



نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم 3 الموضح لما جاء في الجدولين 3-4 أن العلاقة بين صافي الدخل والمعاملات الخارجية طردية تتأرجح بين الزيادة والنقصان لكن الزيادة المستمرة التي شهدتها صافي الدخل ابتداء من سنة 2014 صاحبها زيادة شبه ثابتة في المعاملات الخارجية ويرجع ذلك إلى أن البنك الخارجي الجزائري اتجه إلى التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار إستراتيجية تمويل الاقتصاد التي اتبعتها الدولة الجزائرية من أجل التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج.

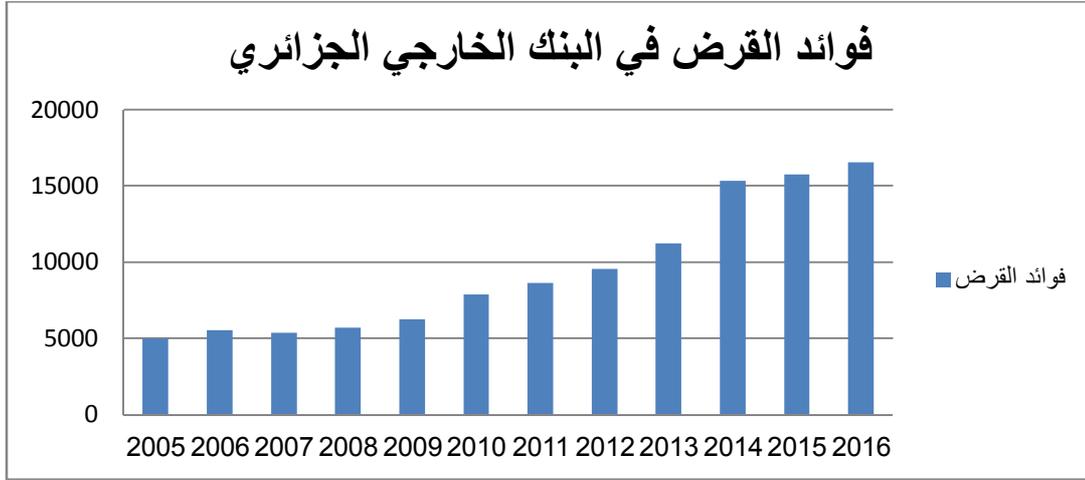
5- إيرادات فوائد القرض:

جدول رقم: (5) إيرادات فوائد القرض للفترة 2005-2016 . الوحدة (مليار.دج)

السنوات	إيرادات فوائد القرض
2005	4995
2006	5523
2007	5354
2008	5690
2009	6235
2010	7892
2011	8658
2012	9560
2013	11233
2014	15352
2015	15784
2016	16562

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على المعلومات من التقرير المالي للبنك الخارجي الجزائري للسنوات محل الدراسة.

لشكل رقم (4) يوضح تطور فوائد القرض في البنك الخارجي الجزائري



نلاحظ من خلال الشكل البياني ان إيرادات فوائد القرض سجلت ارتفاعا طول فترة الدراسة ماعدا سنة 2007 فقد سجلت انخفاضا طفيفا لتعود في الارتفاع حتى سنة 2016 كأعلى قيمة لها. وهذا نتاج لتنوع النشاط البنكي في البنك الخارجي الجزائري.

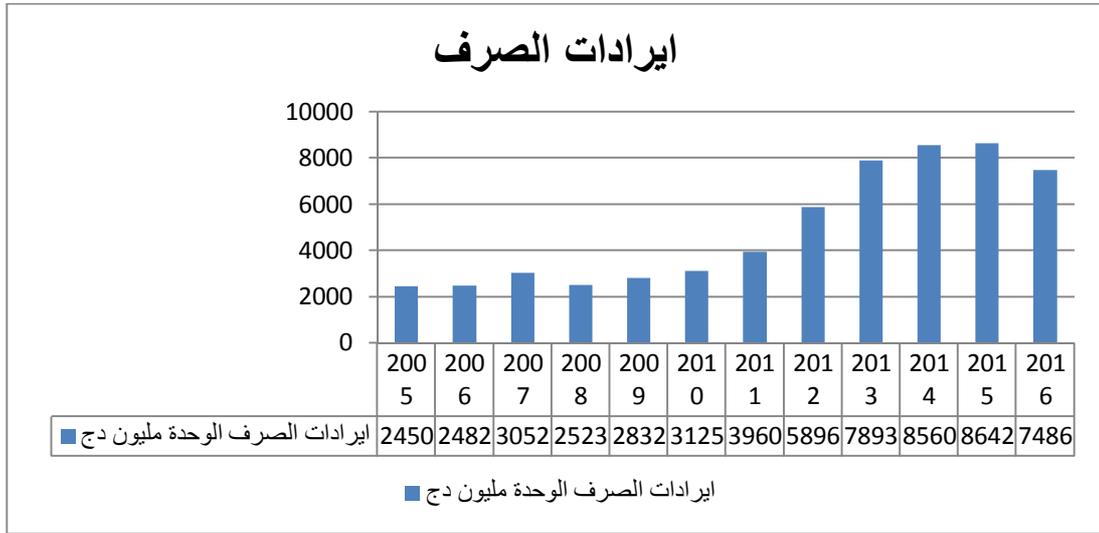
6- إيرادات الصرف:

جدول رقم: (6) يوضح إيرادات الصرف الوحدة (مليار.دج)

السنوات	ايرادات الصرف
2005	2450
2006	2482
2007	3052
2008	2523
2009	2832
2010	3125
2011	3960
2012	5896
2013	7893
2014	8560
2015	8642
2016	7486

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على المقابلة الشخصية لأحد موظفي للبنك الخارجي الجزائري.

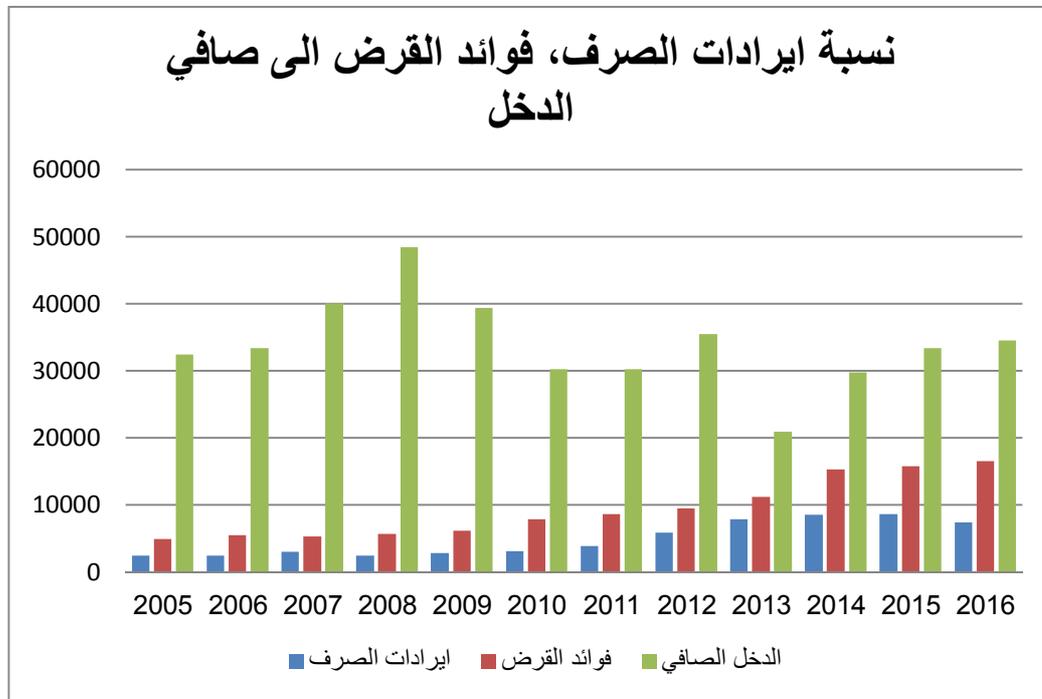
لشكل رقم (5) شكل يوضح إيرادات الصرف



نلاحظ من خلال التمثيل البياني للجدول كيف ان إيرادات الصرف في ارتفاع مستمر وبلغت سنة 2015 حدها الأقصى بقيمة 9642 مليون دج

7- نسب إيرادات الصرف وإيرادات فوائد القرض:

لشكل رقم (6) يمثل مقارنة من اجل معرفة مساهمة كل من إيرادات الصرف وإيرادات فوائد القرض بالنسبة للدخل الصافي



الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية

نلاحظ من خلال التمثيل البياني ان مساهمة فوائد القرض في صافي الدخل للبنك الخارجي الجزائري في ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة جنباً الى جنب مع نظيره إيرادات الصرف، كما نلاحظ أن فترة 2010 قد شهدت انخفاض محسوس في صافي الدخل للبنك الخارجي الجزائري، حيث قام البنك بمعالجة الوضع من خلال رفع رأس ماله من الاحتياطات، واتجه الى مساندة السياسة العامة للدولة من خلال إستراتيجيتها في عملية تمويل الاقتصاد والاتجاه الى دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع توفير الضمانات على القروض.

8- مؤشرات قياس الأداء

جدول رقم: (7) يمثل مؤشرات قياس الاداء للفترة 2016-2005

2010	2009	2008	2007	2006	2005	
52.36	55.93	59.81	56.83	49.30	58.84	هامش الربح PM(%)
6.54	7.84	10.69	8.95	9.86	9.46	منفعة الأصول AU(%)
9.63	10.20	12.75	10.26	9.43	7.39	الرافعة المالية (مرة) EM
4.90	5.18	6.07	5.09	4.86	5.57	العائد على الأصول ROA(%)
45.92	44.73	77.43	52.20	45.87	41.13	العائد على حقوق الملكية ROE(%)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
39.61	48.03	48.38	45.87	79.88	74.50	هامش الربح PM(%)
6.39	7.67	7.38	8.16	11.92	10.54	منفعة الأصول AU(%)
6.16	9.02	9.86	8.11	13.36	13.69	الرافعة المالية (مرة) EM
4.34	6.28	6.15	5.99	7.54	7.14	العائد على الأصول ROA(%)
40.04	45.41	45.80	44.93	81.78	80.81	العائد على حقوق الملكية ROE(%)

المصدر: إعداد الطلبة بناءً على التقارير المنشورة للبنك (BEA) للفترة 2016-2005

يتضح من خلال الجدول رقم 7 ان نسبة هامش الربح انتقل بوتيرة شبه ثابتة الى غاية سنة 2011 اين بلغ مستوى اقصى سنة 2012 بقيمة 79.88% ، اما بالنسبة لنسبة منفعة الاصول فقد شهدت ارتفاعا في الفترة 2009 ثم عاودت الارتفاع سنة 2010-2012 واتجهت بعدها الى الانخفاض. وقد ارتفعت لرافعة المالية سنة 2008-2009 لتعاود الارتفاع مجددا سنة 2011-2012 ثم الاتجاه نحو الانخفاض. وفيما يخص العائد على الاصول فقد شهد تذبذب طيلة فترة الدراسة بالمقابل حقق العائد على حقوق الملكية ارتفاعا في الفترة 2011-2012 على التوالي ثم اتجه الى الانخفاض طيلة فترة الدراسة.

الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية

* تحديد معالم نموذج الانحدار الخطي البسيط

ان العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و اداء البنوك يمكن قياسها بالدخل الصافي وحجم المعاملات الخارجية حيث تعتبر المعاملات الخارجية اهم عنصر يولد حركة تنقل العملات وهذا ما ينتج عنه تقلبات في اسعار الصرف وبالتالي يتأثر الدخل الصافي للبنك وادائه

*جدول متغيرات الدراسة الممثلة في معادلة الانحدار الخطي البسيط

الجدول 8 : متغيرات الدراسة الممثلة في الانحدار الخطي البسيط. الوحدة مليون دج.

السنوات	الدخل الصافي Y	حجم المعاملات الخارجية X
2005	32500	23500
2006	33450	24587
2007	40153	27598
2008	48492	29022
2009	39446	26216
2010	30260	25581
2011	30260	39087
2012	35557	47031
2013	20931	28310
2014	29807	45491
2015	33418	45851
2016	34572	45842

$$y = 0.51x + 36504.11$$

$$R^2 = 0.93$$

من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط نجد انه لو اتخذ المتغير (X) قيمة صفرية فإن (Y) يتخذ قيمة ثابتة موجبة.

9- تحليل الانحدار الخطي البسيط والارتباط بين حجم المعاملات الخارجية والدخل الصافي للبنك

جدول الانحدار الخطي البسيط والارتباط بين حجم المعاملات الخارجية والدخل الصافي للبنك

لشكل رقم: (9) تحليل الانحدار الخطي البسيط والارتباط بين حجم المعاملات الخارجية والدخل الصافي للبنك

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة
الدخل الصافي (Y)	حجم المعاملات الخارجية (X)	0.96	R ²	F _{éel}
اداء البنك ممثل في			0.91	5.39

(F_{tab}) الجدولية = 5.32 المصدر من اعداد الطلبة بناء على معطيات الجداول 03 و 04 باستخدام برنامج EXCEL p= 0.05

من خلال الجدول رقم: 9 نلاحظ ان معامل الارتباط قد اتخذ قيمة موجبة وقريبة من الواحد وهذا يدل على ان هناك ارتباط خطي بين متغيرات الدراسة كما تظهر قيمة R² قيمة موجبة وقريبة من الواحد وهذا تفسير للعلاقة الطردية الموجبة بين متغيرات الدراسة اما فيما يخص مقياس فيشر فقد حققت (F_{éel}) المحسوبة قيمة أكبر من (F_{tab}) الجدولية وهذا ما يدل على أن معادلة التمثيل مقبولة.

المطلب الثاني: تقديم نتائج الدراسة

بعد جمع المعطيات الخاصة بموضوع الدراسة وتحليلها بالأدوات والطرق المتاحة، تم تصنيفها صنفين:

1- نتائج الدراسة الخاصة بتقييم البنك والمتغيرات.

- فيما يخص تقييم البنك الخارجي الجزائري:

تعتمد نماذج تقييم الاداء على البيانات المالية والمحاسبية، وتقارير النشاطات المصرفية، كما لا ننسى النشرات المالية، لذا فقيمة الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع نتاج لما هو متوفر من بيانات ومعلومات عن البنك.

فمن خلال القاء النظر على الجدول رقم: 08 الذي يبين مؤشرات قياس الاداء وبشكل عام تظهر نتائج مؤشر الربحية وهي مؤشر العائد على حقوق الملكية ومؤشر العائد على الاصول، فمؤشر العائد على حقوق الملكية شهد مرحلتين وقد سجل ارتفاع ملحوظ سنة 2011 و 2012 ويعود ذلك بدرجة كبيرة الى مؤشر العائد على الاصول وبدرجة اقل الى مضاعف حق الملكية، حيث حقق اعلى معدل له خلال فترة الدراسة بنسبة 81.78% سنة 2012 اما باقي سنوات الدراسة فقد اخذ بالتراجع التدريجي وكانت ادنى مستوياته سنة 2016 بنسبة 40.04% ويعود السبب الرئيسي الى الانخفاض في نسبة العائد على الاصول.

ولم يعتمد البنك بصفة كبيرة على الرافعة المالية (مضاعف حق الملكية) حيث كانت النسبة متفاوتة وغير مستقرة.

الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية

اما فيما تعلق بالعائد على الاصول (ROA) الى مكونيه (PM) الذي يعكس مدى كفاءة البنك ومراقبته للتكاليف ومنفعة الاصول (AU) التي تعكس الاستعمال الامثل للأصول او ما يعرف بجودة الاصول في المصرف، ومن خلال الجدول السابق نجد ان النسب المحققة مقولة خاصتا سنة 2011-2012 اين حقق أكبر نسبة خلال فترة الدراسة، بالمقابل اقل نسبة سنة 2016 بنسبة 4.34%، وفيما يخص منفعة الاصول (AU) فقد شهدت تذبذبات طيلة فترة الدراسة فقد كانت اعلى نسبة حققها البنك هي 11.92% سنة 2012 اما ادنى نسبة كانت سنة 2016 بـ 6.39% .

من خلال النتائج توضح ما يلي:

- جانب الربحية: حقق البنك الخارجي الجزائري نسب جيدة، وهذا ما توضحه مؤشرات الربحية الثلاث، (PM.ROA.ROE) وذلك عبر فترة الدراسة الممتدة من 2005 الى 2016 وقد يعود السبب الى رفع البنك من اجمالي اصوله والرفع من أدائه بما يعكس ذلك على اجمالي الايرادات.

- جانب الكفاءة: حيث اظهر مؤشر الكفاءة في مراقبة وادارة التكاليف (PM) على العموم تمتع البنك الخارجي الجزائري بكفاءة جيدة في تسيير اصوله ومراقبتها، ويمكن ارجاع ذلك الى الكفاءة في العمالة الاستراتيجية والتسيير.

- جانب الانتاجية: تم تسجيل بيانات مؤشر إنتاجية الأصول (AU) تذبذبات وهذا يعكس التنوع المحتمل في المحفظة المالية للبنك الخارجي الجزائري.

- جانب الرافعة المالية: يظهر مؤشر الرافعة المالية (EM) مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، ومنه مدى مخاطرته بأموال الغير في الاستثمار، كما لاحظنا في الدراسة فإن البنك حقق اقل مخاطرة وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول (AU) والذي يرجع إلى العلاقة الطردية بين المخاطر المردودية، مما يفسر ضعف النسب المحقق في منفعة الأصول.

2- تحليل متغيرات الدراسة

- ايرادات فوائد القروض: وتمثل الحجم الأكبر من ايرادات البنك حيث انها ناتجة عن نشاطات البنك والوساطة المالية التي تتمثل في منح الائتمان، وفي هذه الدراسة تعتبر ايرادات فوائد القروض نتاج لجميع انواع الائتمان التي يقوم بمنحها البنك الخارجي الجزائري والمتمثلة اساسا في الاستثمار طويل وقصير الاجل و قروض الاستغلال و القروض الشخصية وغيرها. فكل هذه الانواع تعود بالفائدة والتي تجمع في حساب المنتجات التشغيلية للبنك والمدرج في جدول حسابات النتائج، في الشكل رقم:..... نلاحظ ان ايرادات فوائد القروض خلال فترة الدراسة قد سجل بداية الارتفاع في سنة 2013 بقيمة 11233 مليار دج، واقل قيمة قد حققها 4995 مليار دينار سنة 2005. وهذا راجع لعدة اسباب والتي من اهمها اسباب سياسية محضة حيث تخللت هذه المدة مجموعة من القرارات السياسية والتي مست قورض الاستهلاك وهذا ما فرض التوجه الى قروض الاستثمار ، حيث قدمت تسهيلات لاستغلال القروض المصغرة وفق التشريعات والنصوص المعمول بها، كما يستفيد المقترضون من مساعدات وتسهيلات الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر التي تتشكل وفق علاقة ثلاثية بين البنك والصندوق والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث قدمت في هذا المجال امتيازات نذكرها في النقاط التالية:

* قرض بدون فوائد يمنح لتكملة القرض البنكي بعنوان النشاط.

* تخفيض نسب الفائدة للقرض المتحصل عليه من طرف البنك.

الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية

* قرض بدون فوائد لاقتناء المواد الاولية التي لا تتجاوز كلفتها 100.000.00 دج.

كما تجدر الاشارة الى ان البنك غير معني بتخفيض معدلات الفائدة، ويتم ذلك وفق قرار من طرف الدولة والفارق بين المعدلين تدفعه الخزينة العمومية الى البنك.

- ايرادات الصرف والمعاملات الخارجية تدخل ضمن النشاط الثاني الرئيسي للبنك، وتعتبر المعاملات الخارجية جزء من عمليات الصرف، حيث ان هذه الاخيرة تتكون من نوعين من عمليات الصرف، الاول يتمثل في العمليات التي تنشأ بغرض تجاري، مثل العمليات التجارية من تصدير واستيراد وغيرها، وبالرغم من التنوع لم يصدر اي تراجع للبنك كممثل بالغ الاهمية في التجارة الخارجية، بل على العكس لا يزال البنك يحتل المرتبة الاولى في مجال التجارة الخارجية وذلك راجع الى تسجيله 17% من حصته في الواردات اما في الصادرات حوالي 98% من حجم المبادلات ونشير الى ان البنك يفرق بين عملية التصدير والاستيراد في سعر الصرف.

من خلال ملاحظتنا لشكل رقم (6) و (2) انهما يشكلان علاقة طردية الى حد كبير، وهذا راجع الى ان المعاملات الخارجية تشكل الجزء الاكبر من اجمالي ايرادات الصرف، حيث نلاحظ التطور في ايرادات الصرف طيلة فترات الدراسة، كما انها شهدت ارتفاع في السنوات الاخيرة مقارنة بالسنوات الاولى، ويرجع هذا الى ارتفاع معدلات الصرف بصفة عامة والدولار والاورو بصفة خاصة.، علما ان الجزائر تعد الشريك الاقتصادي الاول لاوريا وامريكا على حد سواء، وقد راينا ان الجزائر من المشجعين على الاستثمار بمعدلات فائدة منخفضة، كل هذه العوامل وغيرها جعلت من ايرادات الصرف تتطور لدى البنك طيلة فترات الدراسة.

بعد ان تطرقنا الى الشكلين السابقين كان ولا بد الى الاشارة الى نوع نظام الصرف الذي تتبعه الجزائر، لان النظام يوضح سياسة سعر الصرف في البلد ومدى تحرير التجارة الخارجية فيه، وانتقال رؤوس الاموال من والى الخارج، ووفقا للتصريحات التي قم بها محافظ بنك الجزائر فغن بنك الجزائر يقوم بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية من سنة 1996، وفقا للتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك بغرض معزز بشكل واضح للعمليات الصعبة.

والسلطات النقدية الجزائرية قامت باختيار نظام صرف ثابت مقنع بالرغم من اعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي انها تتبع نظام صرف عائم مدار، فالذي يميز التعويم المدار عن بقية الانظمة الوسيطة انه يكون دون اعلان مسبق لمسار الصرف، غير ان مسار الصرف في الجزائر واضح وهو ترك الدينار الجزائري دائما في ادنى مستوياته، بالإضافة الى تدخل السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف بشكل اسبوعي، وان السلطة النقدية تقوم بتصريح اتباع نظام الصرف العائم المدار لكنه في الحقيقة هو اقرب الى نظام الربط منه من نظام التعويم.

الامر الذي دفع ببنك الجزائر الى مثل هاته التصريحات نتاج للضغوط المطبقة عليها من طرف صندوق النقد الدولي ابتداء من سنة 1994 في اطار ما سمي بالتعديل الهيكلي.

وكخلاصة يمكن القول ان نظام الصرف المتبع في الجزائر نظام ثابت، حيث تثبت الجائر عملتها بسلة من العملات الاجنبية وبالخصوص الدولار والاورو، رغم التصريح باتباع نظام الصرف العائم.

الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية

وهنا نأتي لاثبات الفرضية الرئيسية التي تنص على ان التقلبات في اسعار الصرف لا تؤثر على اداء البنوك كون نظام الصرف الجزائري ثابت والسلطة النقدية هي التي تحدده بشكل مسبق، اذن هو لا يخضع الى قوى السوق بالإضافة الى ضعف نشاط السوق المالي بوجه عام ونشاط بورصة الجزائر بشكل خاص. واعتبار ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد مغلق لفرضه قيود على تحويل الاموال من والى الخارج مما لا يتيح للبنوك التعامل مع الاسواق المالية الخارجية والاستثمار في الدول الاجنبية.

- صافي الدخل **produit net bancaire**: المدرج في جدول حسابات النتائج، ويمثل جميع الايرادات السنوية التي تحصل عليها البنك من جميع العمليات التي من شأنها تحقيق ربحا جراء نشاطها، كما راينا في التحليلين السابقين (ايرادات فوائد القرض وايرادات الصرف) فهما طرفان من صافي الدخل، كما شهد تذبذبات على مر سنوات الدراسة فقد سجل انخفاضين 2010 و 2013 بقيمة 20931 و 30260 مليون دج على التوالي ثم يتجه نحو الارتفاع باقبي سنوات الدراسة، وهذا راجع كما سبق الذكر الى عدة اسباب منها ما تعلق بالبنك من سمعة وميدان النشاط ومنها ما هو متعلق بالأسباب الخارجية كالقرارات السياسية والعادات والتقاليد المجتمعية وغيرها، كما ان العلاقة بين ايرادات الصرف وايرادات فوائد القرض طردية فإيرادات القرض تمثل جزء من صافي الدخل فأى تأثير على الايرادات يقابله حتما تأثير في صافي الدخل، وخصوصا فوائد القروض التي تمثل الجزء الاكبر من صافي الدخل.

3- اختبار الفرضيات:

3-1 اختبار الفرضية الاولى:

تنص الفرضية الاولى على ان تساهم ايرادات الصرف في زيادة الدخل الصافي للبنك مقارنة بإيرادات فوائد القرض وقد لاحظنا من خلال الشكل رقم: (6) ليتسنى لنا معرفة مدى مساهمة كل من ايرادات الصرف وايرادات القرض في الرفع من صافي الدخل، اما القيمة الباقية فهي لإيرادات من أنشطة اخرى، ومن خلال الشكل نلاحظ ان ايرادات فوائد القرض مرتفعة نسبيا وهذا مرده للنشاط الرئيسي للبنك والمتمثل في نشاط الوساطة المالية، ومن خلال الشكل نجد ان البنك قد اتبع استراتيجية ناجحة في تسيير نشاطه لان ايرادات فوائد القروض في ارتفاع مستمر وايضا الكفاءة في تسيير اصوله.

اما ايرادات الصرف فتعتبر اول نشاط ثانوي يقوم به البنك، لما لها من أنشطة فرعية متنوعة، مثل التصدير والاستيراد والاعتماد المستندي وغيرها، ولما تدره من ارباح مقابل انعدام شبه التام للمخاطر، وهذا كنتيجة لانعدام وجود اسواق مالية نشطة وطنية تتحكم بها قوى العرض والطلب.

ومجمل القول وحسب معلومات الدراسة فإنه كلما ساهمت ايرادات القروض بنسبة ستساهم ايرادات الصرف بجزء منها، وهو راجع الى كون سياسة البنك الخارجي الجزائري تهتم بشكل كبير على عمليات الصرف واتخذتها نشاط ثاني بعد منح الائتمان.

الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية

ونستنتج ان ايرادات الصرف تساهم بشكل جيد في الرفع من صافي الدخل للبنك، وهو ما تثبته الفرضية الاولى، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك كون نظام الصرف الجزائري نظام صرف ثابت في واقعه، مما يعود بعدم خضوع اسعار الصرف الى تقلبات قوى السوق من عرض وطلب، بمعنى انها لا تتأثر بتغيرات اسعار الصرف العالمية.

2-3 اختبار الفرضية الثانية:

المحسوبة	معامل التحديد	معامل الارتباط	المتغير المستقل	المتغير التابع
F _{éel}	R ²	r	حجم المعاملات الخارجية (X)	اداء البنك ممثل في الدخل الصافي (Y)
5.39	0.91	0.96		

من خلال الجدول رقم: (9): الذي يوضح علاقة الانحدار الخطي البسيط والارتباط بين حجم المعاملات الخارجية والدخل الصافي نجد ان قيمة R² بلغت (0.91) اي بنسبة 91% من التغير الذي يحصل في الدخل الصافي للبنك سببها المعاملات الخارجية، ووضح (F) صحة معنوية النموذج حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.39) وهي اكبر من (F) الجدولية (5.32).

قيمة R² تدل على تمثيل العلاقة بين (X.Y) اي بين حجم ايرادات المعاملات الخارجية (X) وبين الدخل الصافي (Y)، من خلال المعادلة المقترحة يعتبر R² ذو فعالية جيدة جدا ، وي التي تؤكد نفس النتيجة المتحصل عليها من خلال مقياس الارتباط البسيط، نستطيع القول ان العلاقة بين (X.Y) انها علاقة خطية جيدة ومقبولة وكي نتأكد من معامل التحديد R² المحصل عليه انه قيمة موضوعية او غير موضوعية استخدمنا مقياس فيشر حيث وجدنا ان:

(5.32 < 5.39) اي ان $F_{tab} < F_{éel}$ في هذه الحالة نرفض الفرضية الصفرية (H₀) للطبيعة العشوائية للمعادلة، ان هذه النتيجة لمقياس فيشر تؤكد ان معادلة التمثيل مقبولة وجيدة وان قيمة معامل التحديد التي تحصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين حجم المعاملات الخارجية وصافي الدخل للبنك الخارجي الجزائري.

3-3 . الفرضية الرئيسية : بعد استعراضنا لاختبار الفرضيات واثباتها، نستنتج ان نظام الصرف المتبع في الجزائر ، الذي اتضح انه ثابت وقد تم تحديد قيمة الدينار الجزائري بسلة من العملات الاجنبية على رأسها الدولار والاورو. وان اي غير في اسعار الصرف الاجنبي في الاسواق العالمية لا يؤثر بشكل مباشر في تحديد اسعار الصرف في الجزائر، فالمتعاملون في مجال الصرف في الجزائر دائما في حالة ربح كون اسعار الصرف محدد مسبقا، واي احتمال للخسارة ستغطيه العمولة التي يفرضها المتعامل (البنك) للعميل في كل عملية صرف. كما لا ننسى عدم وجود سوق مالية نشطة تتح المجال للتعامل الخارجي، ناهيك عن القيود المفروضة على الاقتصاد.

خلاصة الفصل

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من الدراسة، ويهدف الى تطبيق ما تم التوصل اليه في الجانب النظري و اختبار مدى تطابقه مع الواقع العلمي، واختبار فرضيات الدراسة.

حيث تم حساب كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصول للبنك محل الدراسة، كما تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لدراسة اثر تقلبات اسعار الصرف على الاداء البنكي، وخلصنا الى معرفة نقاط قوة وضعف البنك الخارجي الجزائري من خلال تطبيق المؤشرات والتعرف على نظام الصرف الجزائري.



خاتمة



خاتمة

خاتمة

يعد تقلب أسعار الصرف العالمية من المواضيع البالغة الأهمية، والنمو الاقتصادي، ولا تقتصر أهميته على الدول المتقدمة فقط بل تتعداها إلى باقي دول العالم التي تتعلق بأمل الانفتاح الاقتصادي، والجزائر كدولة سائرة في طريق النمو تلقى أهمية بالغة لهذا الموضوع.

وتظهر الحاجة إلى تحويل الأموال الأجنبية إلى محلية والعكس في المعاملات الدولية، ومكان التبادل هو سوق الصرف، حيث تعرض وتطلب العملات الأجنبية من طرف المتعاملين والمقيمين، ويتحدد سعر الصرف من خلال تلاقي قوى العرض والطلب، وكل ذلك أمام أعين الحكومات ورقابتها، ورغم تلك المتابعة إلا انه يتعرض لمخاطر تقلبات الصرف التي تعد مخاطر دائمة تقف في وجهها المؤسسات العامة منها والخاصة، والمؤسسات المالية على وجه الخصوص، والتي تقف في مواجهة الارتفاع الدائم لسعر قيمة العملات الصعبة، وقيمة العملات المحلية، كما لا ننسى التقلبات المتذبذبة لمعدلات الصرف والتي أدت بالضرورة إلى ابتكار طرق لمواجهتها وتغطيتها لإبعاد الخطر بصفة نهائية.

والبنوك كغيرها من المؤسسات المالية اتجهت إلى إستراتيجية الانفتاح ولم تعد نشاطاتها محصورة بين عدد من المتعاملين، بل أصبحت تلعب دورا أساسيا في الاقتصاد من خلال التشجيع على الاستثمار وتقديم تسهيلات التمويل من اجل المساهمة الفعالة والمعتبرة في تنمية الاقتصاد الوطني.

فحركة الأموال العالمية تأثر تأثيرا مباشرا على بنك الجزائر، ميزان المدفوعات، احتياطي الصرف، والمديونية الخارجية، وهذا ما أدركته الجزائر، وهي تعمل جاهدة على أن يبقى هامش ربح بنك الجزائر طفيف وموجب.

أما على مستوى السياسة المتبعة فقد:

- سمح بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري من اجل تشجيع ورفع القدرة من الصادرات خارج إطار المحروقات مع المحافظة على معدل تضخم منخفض.

- استقرار قيمة الدولار الأمريكي نتاج أساسي لتراجع في قيمته على المستوى العالمي وخاصة مقابل الاورو.

وقد تبين من خلال الدراسة ما يلي:

خاتمة

- 1- ظاهرة تقلب أسعار الصرف لا يحكمها مكان ولا زمان.
- 2 تذبذب أسعار الصرف يشكل هاجس لجميع دول العالم.
- 3- التقنيات المؤهلة لمجابهة أخطار الصرف يحددها نظام الصرف السائد.
- 4- نظام الصرف في الجزائر ثابت، وقد تم ربط الدينار الجزائري بسلة من العملات الأجنبية تختلف قيمتها حسب درجة العلاقة الاقتصادية مع هذه الأخيرة، ومن أبرزها على وجه الخصوص الدولار الأمريكي والارو.
- 5- وفي الجانب التطبيقي أظهرت مؤشرات الربحية ارتفاعا مقبولا في ربحية البنك، كما يبين مؤشر هامش الربح مدى كفاءة البنك في إدارة ومراقبة تكاليفه.

* التوصيات

- بعد التطرق إلى موضوع البحث والموسم بأثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك، ثم حيثيات الموضوع بفصليه، النظري والتطبيقي، يمكننا صياغة بعض الاقتراحات والتوصيات.
- يجب التحكم في المؤشرات وتنويع مصادر العملة الصعبة، وخاصة تشجيع ورفع نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات.
 - يفضل مرونة أسعار الصرف في مواجهة التغيرات الاقتصادية، والاهتمام بنظام الصرف الدولي.



مراجع





الملاحق





الملاحق





الملاحق





الملاحق





الملاحق





ملاحق

